Kingdom of Bahrain
Ministry of Education
Higher Education Council

مملكة البحرين
وزارة التربية والتعليم
مجلس التعليم العالي

الإعلامي

مجلة دورية تصدر عن مجلس التعليم العالي . مملكة البحرين . العدد الحادي عشر . مارس ٢٠١٩م

صدور مرسوم ملكي بإنشاء كلية عبد الله بن خالد للدراسات الإسلامية

- التعليم العالي وتحديات سوق العمل
- افتتاح مؤسسات تعليم عالٍ خاصة جديدة
- واقع الابتكار بمؤسسات التعليم العالي
- الوقف التعليمي لتمويل التعليم العالي

في الاجتماع الرابع والأربعين .. إصدار حزمة من القرارات لمجلس التعليم العالي

مملكة البحرين
وزارة التربية والتعليم
مجلس التعليم العالي
Kingdom of Bahrain
Ministry of Education
Higher Education Council

الإعلامي

مجلة دورية تصدر عن مجلس التعليم العالي - مملكة البحرين - وزارة التربية والتعليم - العدد الحادي عشر- مارس ٢٠١٩م

رئيس التحرير:
الدكتور عبدالغني علي الشويخ
الأمين العام لمجلس التعليم العالي

المشرف على التحرير:
الدكتورة فرزانة عبدالله المراغي
مدير إدارة البحث العلمي

هيئة التحرير:
الدكتورة منار إبراهيم زيد
الدكتور زهير نافع العاني
الدكتور أحمد نصحى الباز

التدقيق اللغوي:
الأستاذ محمد عبد الحسين الجلواح

المتابعة والتنسيق:
الأستاذة كريمة عبدالرحمن فخرو
الأستاذ مسفر محمد المهندي
الأستاذة شمسينا محمد إبراهيم

التصميم والإخراج الفني:
ديزاين سكيلز
هاتف: ١٧٦٢٦٥٦٢، فاكس: ١٧٦٢٦٥٦٣
dskils@gmail.com

في الإعلامي

صدور مرسوم ملكي بإنشاء كلية عبد الله بن خالد للدراسات الإسلامية

صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى، مرسوم ملكي رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠١٨ بإنشاء مؤسسة تعليم عالي جديدة تحت اسم كلية عبد الله بن خالد للدراسات الإسلامية. وسميت هذه الكلية باسم سمو الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة طيب الله ثراه، تقديراً لعطاء هذا الفقيد وإنجازاته الجليلة. *(صفحة ١٠/١١)*

التعليم العالي وتحديات سوق العمل

أصبح تقدم الأمم ورقيها ونماؤها يعتمد على مدى تقدمها العلمي والتكنولوجي، ومدى قدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة على الصعيد المعرفي. ومن هذا المنطلق فإن التعليم العالي في مملكة البحرين، يأتي في مقدمة مقومات هذا التقدم المنشود. *(صفحة ٢/٣)*

في الاجتماع الرابع والأربعين .. إصدار حزمة من القرارات لمجلس التعليم العالي (٦)
افتتاح مؤسسات تعليم عالٍ خاصة جديدة (١٢)
جامعة المملكة: رؤيتنا تنبثق من رؤية مجلس التعليم العالي (١٦)
واقع الابتكار بمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين (٢٢)
الوقف التعليمي لتمويل التعليم العالي: نماذج عالمية في الوقفيات الجامعية (٣٠)

للتواصل: مجلس التعليم العالي - هاتف: ١٧٨٧٣٠١٠، ١٧٨٧٥١١٥ - فاكس: ١٧٦٨٣٢١٩، الموقع الإلكتروني: www.moedu.gov.bh/hec

التعليم العالي وتحديات سوق العمل

أصبح تقدم الأمم ورقيها ونماؤها يعتمد على مدى تقدمها العلمي والتكنولوجي، ومدى قدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة على الصعيد المعرفي. ومن هذا المنطلق فإن التعليم العالي في مملكة البحرين، يأتي في مقدمة مقومات هذا التقدم المنشود، ولذلك يحظى بعناية خاصة وباهتمام كبير، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تحوّلات هائلة على الصعيد المعرفي والمهاري، وعلى مستوى ثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصال التي لا يمكن أن نظل بمنأى عن موجاتها المتعاقبة، وارتباط كل ذلك بالاقتصاد الجديد القائم على إنتاج المعرفة والذكاء الصناعي، بما يعني أن على التعليم العالي أن يتطور بوتيرة أسرع تواكب التطور الحاصل في العالم الجديد، وفي سوق العمل، بما في ذلك ضرورة الاستجابة إلى الاختصاصات الجديدة والمهن الواعدة التي أصبح الأمر يتطلب تعزيزها، وجعلها في مقدمة البرامج التي تقدمها الجامعات لتكون فاعلة ومؤثرة وجاذبة في ذات الوقت.

وهذا الأمر جعلنا في العديد من المناسبات نذكر بضرورة أن نضع نصب أعيننا ونحن نخطط لمناهج وبرامج التعليم العام أو التعليم العالي مواصفات الطالب في القرن الواحد والعشرين، ومن أهمها أن يكون قادرا على الابداع والإنتاج وامتلاك روح المبادرة والدخول في دورة الحياة المنتجة، وقادرا على المنافسة في الوظائف ذات القيمة المضافة،

- القدرة على الإبداع والإنتاج وامتلاك روح المبادرة والدخول في دورة الحياة المنتجة
- امتلاك المزيد من المهارات المؤهلة للانتقال من وظيفة إلى أخرى
- تعزيز وتطوير المهارات المشار إليها ضمن إعادة هندسة المناهج والمقررات الدراسية

ولن يتسنى ذلك بالصورة المناسبة إلا إذا كان هذا الطالب قادرا على امتلاك ناصية العلوم الحديثة واللغات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وامتلاك المهارات المعرفية المطلوبة للتنافس في الاقتصاد العصري الحديث، بما في ذلك امتلاك مهارات التفكير العليا، والقدرة على حل المشكلات، والاتصال والتواصل، والمرونة اللازمة للتعامل مع تحولات سوق العمل، بما يعني امتلاك المزيد من المهارات المؤهلة للانتقال من وظيفة الى أخرى وإعادة التعلم والتدرب بشكل مستمر، هذا إضافة إلى ضرورة امتلاك الوعي بمتطلبات وواجبات المواطنة بفهم وقناعة.

وهذا يتطلب بكل تأكيد تعزيز وتطوير المهارات المشار اليها ضمن إعادة هندسة المناهج والمقررات الدراسية لتكون متناسقة ومتكاملة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتهيئة الظروف لتنويع التخصصات المطلوبة من سوق العمل، وتطوير عمل المؤسسات التعليمية في مجال استراتيجيات تدريس مهارات التفكير العليا، وحل المشكلات، والاتصال والتمكين الرقمي، وتطوير قدرات الطلبة حتى يكونوا أكثر وعياً وفهما لذواتهم ولمجتمعهم والتحديات التي تواجهه.

والله الموفق

الدكتور ماجد بن علي النعيمي

وزير التربية والتعليم - رئيس مجلس التعليم العالي

تلبية متطلبات التطور في المرحلة الراهنة

- تقديم الاستشارات، والتعامل مع البرامج الأكاديمية غير الكفوءة
- رسم ملامح مستقبل قطاع التعليم العالي، تماشياً مع ما تضمنه برنامج عمل الحكومة
- تشجيع الاستثمار في التعليم العالي و استحداث مؤسسات تعليم عالٍ جديدة

حافظ مجلس التعليم العالي وأمانته العامة على مستوى التعليم الجامعي باتخاذه الخطوات الجادة والفعالة لمساندة مؤسسات التعليم العالي، للارتقاء بأدائها التعليمي، من خلال المتابعة المستمرة لتطبيق لوائح التعليم العالي، وعقد الاجتماعات مع رؤساء مؤسسات التعليم العالي، وتقديم الاستشارات، والتعامل مع البرامج الأكاديمية غير الكفوءة، بحسب تقارير اللجان المختصة في الأمانة العامة وتقارير هيئة جودة التعليم والتدريب، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في التعليم العالي، حيث ساهم مجلس التعليم العالي في استحداث مؤسسات تعليم عالٍ جديدة تستضيف برامج أكاديمية فريدة من نوعها ذات طابع تكنولوجي يتوافق والتطورات العالمية في مجال تقنية المعلومات والتكنولوجيا الحديثة ويواكب متطلبات سوق العمل ويساهم في تنمية الاقتصاد الوطني تحقيقاً للرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠م.

كما أن الاستمرار في تحديث لوائح التعليم العالي يساهم وبشكل فعال في تلبية متطلبات التطور في المرحلة الراهنة، لتصبح أساساً متيناً لمتابعة ومراقبة المؤسسات التعليمية للارتقاء بأدائها التعليمي.

وقد حقق مجلس التعليم العالي من خلال أمانته العامة الكثير من الإنجازات من خلال تنفيذ المبادرات والمشروعات ضمن خطط استراتيجيتي التعليم العالي والبحث العلمي لرسم ملامح مستقبل قطاع التعليم العالي، تماشياً مع ما تضمنه برنامج عمل الحكومة من مبادرات تهدف إلى الارتقاء بقطاع التعليم العالي، خدمة للقطاعات الأخرى في مملكة البحرين، ومن تلك المشاريع المستمرة مشروع الاعتماد الأكاديمي المؤسسي، والذي قطع شوطاً كبيراً في التطبيق، وأثمر عن حصول عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي على شهادة الاعتماد الأكاديمي المؤسسي، والتي تشير نحو تطبيق هذه المؤسسات لمعايير الاعتماد المؤسسي المتمثلة بالحوكمة والتنظيم الأكاديمي والاداري، والبحث العلمي، وخدمات الطلبة والبنية التحتية والجودة والتحسين المستمر، الأمر الذي أسهم في تحقيق ما يصبو إليه مجلس التعليم العالي وأمانته العامة في الارتقاء بمستوى أداء هذه المؤسسات ورفع سمعتها التعليمية داخل المملكة وخارجها، ونتج عنه استقطاب مزيداً من الطلبة غير البحرينيين من مختلف الجنسيات ، ونمو أعدادهم خلال السنوات الأربع الأخيرة.

إن مجلس التعليم العالي وأمانته العامة تطمحان إلى أن تنعكس تلك الجهود في تمكين الطلبة الخريجين وتزويدهم بكفايات تعليمية ومهارات التفكير والابداع والابتكار، مما يجعلهم الخيار الأول في سوق العمل، خدمة لنماء المجتمع البحريني نحو مستقبل زاهر بإذن الله.

في الاجتماع الرابع والأربعين ..
إصدار حزمة من القرارات لمجلس التعليم العالي

انطلاقاً من حرص مجلس التعليم العالي على تنفيذ مؤسسات التعليم العالي للإجراءات والقواعد القانونية الضامنة لتحسين البيئة الجامعية وإتاحة فرص تعليم ذات جودة عالية لطلبتها وبما يحفظ حقوقهم، أصدر المجلس مجموعة من القرارات الهامة في اجتماعه الرابع والأربعين، حيث ترأس سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي اجتماع المجلس المنعقد بتاريخ ٢٥ ديسمبر٢٠١٨م، بحضور أعضاء المجلس، وعدد من المسئولين والمختصين في الأمانة العامة، حيث تم استعراض الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، واتخاذ عدد من القرارات بشأنها، ومن أهمها:

مبادرات برنامج عمل الحكومة للفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

الموافقة على مذكرة الأمانة العامة بشأن مقترح مبادرات برنامج عمل الحكومة للفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢) بشأن توظيف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لخدمة القطاعات الأخرى وتكليف الأمانة العامة بتنفيذ المقترحات والمهام التي وردت في مذكرتها بهذا الشأن.

الاستراتيجيتان الوطنيتان للتعليم العالي والبحث العلمي

تفعيل الاستراتيجيتين الوطنيتين للتعليم العالي والبحث العلمي حتى

سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي يترأس الأجتماع الرابع والأربعين

تكون البرامج المقدمة في مؤسسات التعليم العالي تتناسب مع متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين ووضع الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

ضمان جودة البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة

١- بناءً على تقارير المراجعات لعدد من البرامج الأكاديمية، قرر المجلس وقف التسجيل والقبول للطلبة الجدد والتحويل داخل المؤسسة وخارجها اعتباراً من الفصل الدراسي الثاني للعام الأكاديمي ٢٠١٨/٢٠١٩ وذلك لكل من برنامج البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي في الجامعة الخليجية، وبرنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي في الجامعة الأهلية، وبرنامج بكالوريوس الآداب في الاتصال والوسائط المتعددة، والبكالوريوس في إدارة الاعمال، والماجستير في إدارة الاعمال، في كلية البحرين الجامعية، وبرنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال للتخصصات /المسارات: الإدارة، المحاسبة الدولية، الدراسات اللوجستية، لكلية طلال أبو غزالة. وتم تكليف الجامعات الواردة أعلاه بتقديم الخطة العلاجية للبرامج المذكورة ويراعى فيها تنفيذ ملاحظات الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي وتوصيات هيئة جودة التعليم والتدريب، وتكليف لجنة الفحص العلمي لتدقيق هذه البرامج والخطط العلاجية وتقديم توصياتها لمجلس التعليم العالي لاتخاذ ما يراه مناسباً.

٢-تخفيض سقف القبول لبرنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات المرخص لكلية البحرين الجامعية بنسبة ٥٠٪ اعتباراً من الفصل الدراسي الثاني للعام الأكاديمي ٢٠١٨/٢٠١٩، وتكليف لجنة الفحص العلمي بالأمانة العامة بإعادة فحصه للتثبت من قيام الكلية بتنفيذ ملاحظات الأمانة العامة وتوصيات هيئة جودة التعليم والتدريب ورفع توصياتها لمجلس التعليم العالي لتقرير ما يراه مناسباً.

المناصب القيادية في مؤسسات التعليم العالي

١-الموافقة على تجديد تعيين الأستاذ الدكتور سمير عبدالكريم مصطفى العتوم بمنصب رئيس جامعة البحرين الطبية، والموافقة على تجديد تعيين الأستاذ الدكتور غسان فؤاد عواد بمنصب رئيس جامعة العلوم التطبيقية لمدة ٤ سنوات اعتباراً من تاريخ انتهاء مدة الفترة الأولى لرئاستهما المؤسستين المذكورتين.

٢-الموافقة على طلب مجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة بتعيين الأستاذ الدكتور بدر الدين عبدالرحيم إبراهيم (سوادني الجنسية) كمدير لفرع الجامعة في مملكة البحرين اعتباراً من تاريخ مباشرته للعمل، على أن تستكمل الأمانة العامة بقية الموافقات المطلوبة لإشغال هذا المنصب قبل مباشرة المذكور لمهامه.

٣- الموافقة على طلب كلية البحرين الجامعية بتعيين الأستاذ الدكتور Geoffrey David Elliott نائباً لرئيس الكلية للشئون الأكاديمية والاعتماد الأكاديمي لمدة ٤ سنوات اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار.

٤- الموافقة على طلب الجامعة البريطانية/البحرين بتعيين الأستاذ الدكتور Keith Sharp نائباً لرئيس الجامعة لمدة ٤ سنوات اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار.

طلب مؤسسة تعليم عالٍ إيقاف نشاطها

ناقش المجلس مذكرة الأمانة العامة بشأن طلب كلية طلال أبو غزالة الجامعية لإدارة الاعمال بإيقاف نشاطها للأسباب الواردة بخطابها المؤرخ في ٨ يوليو ٢٠١٨م، ونظراً لتوافق طلب الكلية واحكام المادة الحادية عشر من القرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن لائحة إجراءات ومعايير وشروط الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، وبعد المناقشة والمداولة قرر المجلس: تكليف كلية طلال أبو غزالة الجامعية لإدارة الأعمال تقديم خطة متكاملة تعالج أوضاع الطلبة في البرامج المرخصة لها والذين هم على مقاعد الدراسة بما يضمن حصولهم على تعليم موثوق يكفل تخرجهم دون أن يلحق بهم الضرر.

تنفيذ لائحة البحث العلمي

اطلع المجلس على مذكرة الأمانة العامة بشأن متابعة تنفيذ مؤسسات التعليم العالي للائحة البحث العلمي التي نشرت بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١٧م وناقش بضوئها إجراءات مؤسسات التعليم العالي في تطبيق أحكام تلك اللائحة ودور الأمانة العامة الرقابي والاشرافي في تنفيذ أحكامها، وحث المجلس على ضرورة استمرار متابعة تلك المؤسسات لضمان تطبيق اللائحة وبما يحقق الفائدة المرجوة من إصدارها في تعزيز البحث العلمي في تلك المؤسسات والارتقاء به، وبضوء المناقشة والمداولة قرر المجلس الموافقة على توصيات الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي الواردة بالمذكرة أعلاه، واستمرار إدارة البحث العلمي في الأمانة العامة بمتابعة المؤسسات التي لم تلتزم بشكل كامل بأحكام اللائحة وحثها على تطوير إجراءاتها وممارساتها البحثية وتقديم تقرير مفصل لمجلس التعليم العالي بشأن ذلك.

اللائحة الأساسية للاتحاد الرياضي البحريني للجامعات

اطلع المجلس على أحكام اللائحة الأساسية للاتحاد الرياضي البحريني للجامعات والتي تم اعدادها من قبل المسئولين في الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي واللجنة الأولمبية البحرينية ووزارة الشباب والرياضة والتي تنظم النشاط الرياضي في مؤسسات التعليم العالي وترعى الرياضة باعتبارها عنصراً أساسياً في تنمية مهارات الطلبة والتي تعزز الجانب الأكاديمي، وبعد مناقشة المجلس لمحاور هذه اللائحة والمداولة بشأنها قرر المجلس: الموافقة على اللائحة الأساسية للاتحاد الرياضي البحريني للجامعات.

تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية

ناقش المجلس الملاحظات التي وردت في تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية على أعمال مجلس التعليم العالي للفترة (٢٠١٤-٢٠١٧)، واستمع المجلس إلى شرح مفصل من الأمين العام بشأنها وخطة الأمانة العامة في تنفيذها، وبعد المناقشة والمداولة قرر المجلس: توجيه الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بالالتزام بتنفيذ كافة الملاحظات الواردة في تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية للفترة (٢٠١٤-٢٠١٧) خلال الفترة الزمنية المحددة، واحاطة المجلس علماً بخطوات التنفيذ.

تحديد الرسوم الدراسية في البرامج الأكاديمية بجامعة المملكة

الموافقة على طلب جامعة المملكة بتخفيض الرسوم الدراسية لبرنامج إدارة الأعمال، وبرنامج الحقوق، على ألا يؤثر هذا التخفيض على العملية التدريسية الموثوق بها وجودة التعليم.

صدور مرسوم ملكي بإنشاء كلية عبد الله بن خالد للدراسات الإسلامية

صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى، مرسوم ملكي رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠١٨ بإنشاء مؤسسة تعليم عالي جديدة تحت اسم كلية عبد الله بن خالد للدراسات الإسلامية. وسميت هذه الكلية باسم سمو الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة طيب الله ثراه، تقديراً لعطاء الفقيد وانجازاته الجليلة التي قدمها في مسيرة عمله، وتعد هذه الكلية صرحاً دينياً فريداً في المنطقة العربية، حيث أنها تهدف إلى:

١- إعداد كفاءات فكرية متمكنة من تعزيز الهوية العربية والإسلامية، وترسيخ مناخ الحرية والتعددية الثقافية، واحترام قيم المواطنة والانتماء، وفقاً لثوابت الشريعة الإسلامية وقيمها الراسخة المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية.

٢- تزويد الطلبة بالأدوات المعرفية والمهارات العلمية والكفايات الأساسية في العلوم الشرعية والعلوم المساندة.

٣- إعداد خريجين أكفاء قادرين على القيام بواجب الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة في مجالات الوعظ والإرشاد والخطابة والتعليم والإجراءات الشرعية.

٤- الجمع بين البعدين الأكاديمي والتدريبي للطلبة لإمكانية تأهيلهم لتولي مهام الوظائف الشرعية، كمعلمي المواد الإسلامية والقضاة الشرعيين والباحثين الشرعيين والمأذونين الشرعيين وأئمة المساجد والخطباء والوعاظ.

٥- تأهيل الطلبة لخدمة المجتمع عن طريق المشاركة في إلقاء المحاضرات والندوات، وعقد الدورات المتخصصة في مجال الشريعة والدراسات الإسلامية، بهدف توعية أبناء المجتمع وتبصيرهم بأمور دينهم، وترسيخ مفاهيم تعايش الأديان والمذاهب.

٦- ربط المجتمع البحريني بتراثه وثقافته العربية والإسلامية، وتعريفه بالثقافات الأخرى لدعم التواصل والحوار.

المغفور له بإذن الله سمو الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة

وقد نظم المرسوم كافة الجوانب التنظيمية في الكلية، بما في ذلك مهام وصلاحيات الكلية، وتشكيل كل من مجلس الأمناء ومجلس الكلية، حيث نص المرسوم على أن يتم تشكيل مجلس أمناء الكلية من ذوي الكفاءة والخبرة الفنية والمهنية المتنوعة، ممن يتمتعون بخبرات إدارية وقيادية تمكن المجلس من القيام بمهامه وممارسة صلاحياته. ويشكل المجلس برئاسة الوزير، وعضوية كل من: وكيل وزارة التربية والتعليم لشؤون التعليم والمناهج، ورئيس مجلس الأوقاف السنية، ورئيس مجلس الأوقاف الجعفرية، ورئيس جامعة البحرين، وممثل عن الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، وممثلين اثنين عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وممثل عن المجلس الأعلى للقضاء، وأربعة من ذوي الخبرة يختارهم الوزير، والعميد. وأن يشكل مجلس الكلية كما يلي:
نائب العميد، رؤساء الأقسام، ممثل عن كل قسم، عدد لا يزيد على ثلاثة من ذوي الخبرة يعيّنون بقرار من رئيس المجلس لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. وتطرق المرسوم لصلاحيات ومهام المجلسين، حيث تضمنت صلاحيات مجلس الأمناء إقرار الخطة الاستراتيجية والسنوية للكلية، و تقييم أداء الكلية من جميع الجوانب الأكاديمية والإدارية والمالية والبنية التحتية و إبرام مذكرات التفاهم بين الكلية ومؤسسات التعليم الأخرى، و اعتماد سياسة القبول والتوظيف، وإقرار الميزانية السنوية للكلية وحسابها الختامي، و تعيين مدقق حسابات أو أكثر من المدققين المرخص لهم في مزاولة المهنة، والمصادقة على تقارير التدقيق، و الموافقة على العقود التي تكون الكلية طرفا فيها والتي يتم الاتفاق عليها لتحقيق أهدافها، وللمجلس تفويض مجلس الكلية في الموافقة على بعض العقود المتعلقة بالمنقولات وإدارتها والتصرف فيها، قبول التبرعات والهبات والمنح والوصايا والوقف التي ترد إلى الكلية، بعد موافقة مجلس الوزراء، إقرار الرسوم الجامعية وتعديلها بناء على اقتراح مجلس الكلية، اعتماد نتائج تخرج الطلبة، ومنح الشهادات في التخصصات التي تدرس في الكلية. كما نص المرسوم على مهام عميد الكلية. أما صلاحيات مجلس الكلية فقد تضمنت اقتراح السياسة العامة وخطط التعليم والبحث العلمي في الكلية وتطويرها وفقًا للمتطلبات التعليمية والخطط الاستراتيجية، اقتراح مشروع ميزانية الكلية، تنظيم شؤون الطلبة، اقتراح الرسوم الجامعية، اقتراح خطة إنشاء واستكمال المباني والتجهيزات، إبداء الرأي في المسائل التعليمية في مستوياتها ونوعياتها المختلفة ومتابعة تنفيذ الخطة العامة للتعليم والبحوث العلمية في الكلية، التوصية بقبول التبرعات والهبات التي ترد إلى الكلية، تقديم مقترحات الكلية بشأن البرامج ومنح الشهادات والدرجات الفخرية، وضع النظام العام للدروس والمحاضرات والبحوث، ووضع التقويم الدراسي، اقتراح اللوائح الداخلية للشئون المالية والإدارية والفنية للكلية، وضع الخطط التي تكفل تحقيق دور الكلية في خدمة المجتمع، إبداء الرأي في المسائل التي يحيلها إليه رئيس المجلس. ومن جانب آخر، نص المرسوم على نظام الالتحاق والدراسة بالكلية. وفي نهاية المرسوم نظم المرسوم الأمور الإدارية والمالية للكلية كالرقابة والإشراف، الميزانية، الموارد المالية، واللوائح الداخلية.

افتتاح مؤسسات تعليم عالٍ خاصة جديدة

الجامعة البريطانية في البحرين

تحت رعاية سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي، أقيم حفل افتتاح الجامعة البريطانية في مملكة البحرين، بمقرها بمنطقة سار، وذلك بحضور السيد سيمون مارتن سفير المملكة المتحدة، والبروفيسورة هيلين مارشال رئيسة جامعة سالفورد مانشستر البريطانية، وعدد من المسؤولين بالأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، ورؤساء عدد من الجامعات المحلية، حيث أكد سعادة وزير التربية والتعليم على أن تدشين الجامعة البريطانية بمملكة البحرين بالتعاون مع جامعة سالفورد مانشستر بالمملكة المتحدة، يشكّل إضافة نوعية لقطاع التعليم العالي محليًا وإقليميًا، ويأتي في إطار اهتمام مجلس التعليم العالي بتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، واستقطاب الجامعات العالمية المرموقة، لتقديم برامج أكاديمية متميزة، تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة المستدامة، بما يعزز من مكانة مملكة البحرين كمركز إقليمي للتعليم العالي.

ومن جانبه، أشاد السيد سيمون مارتن سفير المملكة المتحدة بإنشاء هذه الجامعة على أرض مملكة البحرين، بالشراكة مع إحدى أهم الجامعات في المملكة المتحدة، وذلك في إطار علاقات الصداقة والتعاون التاريخية المتنامية بين البلدين الصديقين، والتي شهدت الكثير من التطور والنمو والازدهار على مدى ٢٠٠ عام، وشملت جميع المجالات، ومن بينها التعليم بمختلف مراحله، منوهًا باهتمام مملكة البحرين والتسهيلات التي تقدمها لاحتضان المشروعات الرائدة في شتى المجالات. بدورها، أوضحت البروفيسورة هيلين مارشال رئيسة جامعة سالفورد مانشستر أن الجامعة تُصنّف في المرتبة ٣٦ عالميًا وفق تصنيف (كيو أس)، وأن ما شجعها على المجيء إلى البحرين، هو قانون التعليم العالي ولوائحه والمناخ الاستثماري الذي يؤكد حرص المملكة على استقطاب مؤسسات التعليم العالي وبيوت الخبرة العالمية، لتطوير الخدمات التي تقدمها في هذا القطاع التعليمي المهم، متطلعةً إلى أن تسهم الجامعة الجديدة في تخريج أجيال على قدر عال من التأهيل والكفاءة في التخصصات المطلوبة محليًا ودوليًا.

سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي وكبار الحضور، خلال حفل افتتاح الجامعة البريطانية في مملكة البحرين

وقد اطّلع سعادة وزير التربية والتعليم على جانب من الصفوف والمختبرات العلمية المجهزة بأحدث التقنيات التعليمية الرقمية، والتي ستخدم الطلبة في مختلف البرامج الأكاديمية بكليات: تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الهندسة، إدارة الأعمال. وتوفر الجامعة الفرصة لطلبتها للحصول على شهادة معترف بها عالميًا دون الحاجة للانتظام بجامعة سالفورد ببريطانيا.

وفي سياقٍ متصل، استقبلت الدكتورة منى محمد البلوشي الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية بمكتبها في ديوان وزارة التربية والتعليم الأستاذ الدكتور كيث شارب نائب رئيس الجامعة البريطانية- البحرين بالوكالة، والذي قدم لها فريق العمل من الجامعة وجامعة سالفورد مانشستر في المملكة المتحدة، وهم البروفيسورة جولي كروس عميد الهندسة والبيئة المبنية، الدكتور سام جورغان مساعد نائب رئيس الجامعة للشئون الطلابية، والسيدة جانيت لويد رئيس الجودة والتحسين، والسيد كالوم تومسون المطور الأكاديمي.

وخلال اللقاء، استعرض القائم بأعمال رئيس الجامعة البريطانية استعدادات الجامعة لاستقبال الطلبة بدءاً من شهر أكتوبر ٢٠١٨، مؤكداً جاهزية الحرم الجامعي وجميع الخدمات التابعة له، كما تم خلال اللقاء طرح أوجه التعاون بين الجامعة البريطانية- البحرين وجامعة سالفورد مانشستر لتقديم أفضل الخدمات الأكاديمية للطلبة.

تدشين كلية «فاتيل البحرين» الفندقية

صدر قرار وزاري رقم (١٥٦٥/م ع ن /٢٠١٨) بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٨م، بالترخيص بإنشاء مؤسسة تعليم عال (كلية الضيافة) بمملكة البحرين بمسمى (Vatel Bahrain)، لاستضافة برامج أكاديمية من مجموعة (Vatel) الفرنسية، حيث تمت الموافقة على طرح برنامج على مستوى البكالوريوس بمسمى (Bachelor in International Hotel Management)، وقد باشرت الكلية عملها في العام الأكاديمي ٢٠١٨-٢٠١٩م، حيث أعلنت هيئة البحرين للسياحة والمعارض استقبال الطلبة الراغبين بالالتحاق بالكلية، تماشياً مع إستراتيجيتها لتأهيل الكوادر الوطنية في قطاع الضيافة والفندقة. واشادت الهيئة إلى أن «كلية Vatel الفندقية تعد من أهم المؤسسات التعليمية الفرنسية في قطاع إدارة الضيافة؛ كونها تشتمل على ٣١ كلية حول العالم، وتضم حوالي ٧,٠٠٠ طالب و٢٩,٠٠٠ خريج يعدون خير مثال على دورها الفعال ومدى نجاحها في تأهيل وإعداد الطلاب».

وقد أعلن الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض سعادة الشيخ خالد بن حمود آل خليفة عن طرح عدد ٢٥ بعثة مميزة للانخراط بالدراسة في كلية فاتل «Vatel» الفرنسية وذلك بالتعاون مع صندوق العمل (تمكين) ومؤسسات القطاع الخاص، ومن ثم دعمهم في الحصول على وظائف تليق بمؤهلاتهم العلمية، إذ تهدف الهيئة إلى إتاحة عدد من الفرص الوظيفية ليستمر الحاصلون على البعثات في نقل خبرتهم ومعرفتهم إلى أرض الواقع بالعمل ضمن القطاع الفندقي في المملكة، والذي من المخطط أن يكون أحد الموارد الرئيسية المساهمة في الاقتصاد الوطني، تماشيًا مع الرؤية الاقتصادية للبحرين ٢٠٣٠.

الدكتورة منى محمد البلوشي الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية استقبلت بمكتبها في ديوان وزارة التربية والتعليم الأستاذ الدكتور كيث شارب نائب رئيس الجامعة البريطانية- البحرين بالوكالة، والذي قدم لها فريق العمل من الجامعة وجامعة سالفورد مانشستر في المملكة المتحدة

قرار وزاري بإنشاء (الجامعة الأمريكية - AUBH) في مملكة البحرين

صدر قرار وزاري رقم (٩٧/م ع ن /٢٠١٩) بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٩م، بالترخيص بإنشاء مؤسسة تعليم عالٍ خاصة بمملكة البحرين بمسمى (الجامعة الأمريكية-AUBH)، لتقديم برامج أكاديمية في ثلاث كليات (الهندسة، إدارة الأعمال، التصميم والعمارة). وقد تمت الموافقة على ما انتهت إليه اللجنة الهندسية بشأن المخططات الهندسية لمباني الجامعة، لاستيفائها المعايير والاشتراطات العامة، وفقاً لأحكام القرار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٧ بشأن لائحة الأبنية والمرافق لمؤسسات التعليم العالي.

الأستاذ الدكتور محمد جميل ترو:

رؤيتنا تنبثق من رؤية مجلس التعليم العالي

بعد حصوله على ليسانس بدرجة ماجستير في الهندسة المدنية من الجامعة اللبنانية في العام ١٩٨٥، استكمل الأستاذ الدكتور محمد جميل ترو دراسته للحصول على الماجستير في الهندسة الإنشائية من جامعة مانشستر في العام ١٩٨٧، ومن ثم الدكتوراه في الهندسة المدنية من جامعة امبيريال في لندن في العام ١٩٩٢.

وانضم الدكتور ترو إلى جامعة الكويت في العام ١٩٩٣، وقام بتدريس مواد الهندسة الإنشائية في مستويات البكالوريوس والماجستير. وبالتوازي مع عمله كأستاذ في جامعة الكويت، انضم في ديسمبر ٢٠٠٢ إلى الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة في الكويت كعضو في لجنة الاعتماد ورئيساً للجنة الفنية المكلفة لاعتماد مرافق الجامعات الخاصة. في يناير ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٧ تم تعيينه رئيساً للكلية الأسترالية في الكويت.

و تقلد الأستاذ الدكتور ترو منصبه كرئيس لجامعة المملكة في مملكة البحرين في يناير ٢٠١٨.

في البداية نبارك لكم رئاسة جامعة المملكة.. حدثنا عن رؤيتكم وخططكم التطويرية للجامعة وما الأهداف ذات الأولوية في المرحلة المقبلة وسبل تحقيقها ؟

أولاً أشكركم على التهنئة، كما أشكر مجلس التعليم العالي على ثقتهم بالموافقة على تعييني بهذا المنصب، وكذلك أتقدم بالشكر لأعضاء مجلس أمناء جامعة المملكة، وأما عن رؤيتنا في جامعة المملكة فهي تنبثق من رؤية مجلس التعليم العالي الرائدة والتي يمكن تلخيصها بإيجاد بيئة تعليمية محفزة على الابتكار عمادها جودة التعليم والتعلم، وتميز إنتاج البحث العلمي، وغزارة المشاركة المجتمعية مما من شأنه المساهمة في تعزيز البنية التحتية لاقتصاد مبني على المعرفة في مملكة البحرين. وانطلاقاً من هذه الرؤية الطموحة فإن خطتنا في جامعة المملكة تشمل السعي الحثيث لتحسين جودة البرامج والحصول على كافة الاعتمادات لضمان الجودة المؤسسية والبرامجية المحلية والعالمية والشراكات العالمية لطرح برامج بكالوريوس وماجستير تتماشى مع احتياجات سوق العمل، واتفاقيات في مجال البحث العلمي، والتوسع بالحرم الجامعي، بما يتماشى مع الشروط الهندسية في مجلس التعليم العالي.

وفقاً لخطة الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، فقد تم الانتهاء من عملية الفحص المؤسسي لجامعة المملكة، تمهيداً لاتخاذ القرار بشأن منحها الاعتماد المؤسسي.. حدثنا عن تجربتكم في عملية الفحص المؤسسي؟ وكيف تم الاستعداد للاعتماد الأكاديمي بشكل عام؟

جامعة المملكة تحرص على الالتزام بكافة معايير الجودة قبل وبعد الاعتماد المؤسسي.

لقد أرسى عملي السابق في تطوير معايير الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي الخاصة في نفسي الإيمان القوي بثقافة الاعتماد وأهميته في ضبط كافة معايير الجودة. إننا في سياق ترسيخ المهارات التي تسهل على خريجينا الانخراط والنجاح في سوق العمل، نعلم طلبتنا أن رحلة التعلم مستمرة مدى الحياة، ولذلك فنحن، مثل ما نعلمه لطلبتنا، نتعلم كمؤسسة من كافة التجارب التي نمر بها ونحرص على الاستفادة من أي

فرصة من شأنها تجويد التعليم والتعلم وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي ولقد كانت دائما تجارب العمل على إجراءات الاعتماد المؤسسي في جامعة المملكة حافلة بالدروس الغنية التي تعود علينا بقيمة مضافة سواء من ملاحظات لتطوير الجوانب الأكاديمية أوالإدارية.

عقدت جامعة المملكة مؤخراً منتدى الطاقة البديلة، ما أهم التوصيات التي خرج بها هذا المنتدى؟

تنظم جامعة المملكة مؤتمرين على الأقل سنوياً، وهذا العام كان موضوع المؤتمر الأول عن الابتكار ومشاريع ريادة الأعمال (Innovation & Entrepreneurship)، حيث أقمنا المؤتمر تحت رعاية سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة، والمؤتمر الثاني دار حول توفير الطاقة والطاقة البديلة والمدن الخضراء برعاية ومشاركة من سعادة وزير شؤون الكهرباء والماء الدكتور عبد الحسين بن علي ميرزا، ولقد حقق مؤتمر الطاقة البديلة الذي عقدته الجامعة نجاحاً مميزاً من حيث الحضور وعدد المشاركات العلمية، لا سيما من سعادة الوزير الذي قدم خلال محاضرته عرضاً مفصلاً عن التقدم الملموس في توفير الطاقة والتشجيع على استخدام الطاقة البديلة في مملكة البحرين. وأما عن أهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر فتتلخص في العمل على نشر كتيب عن أوراق البحث التي تم تقديمها، والتحضير لإنشاء مجلة علمية محكمة من أعمال المؤتمر مستقبلاً، ومحاولة تركيز البحوث المقدمة للربط مع البيئة المحلية من اختبارات وبيانات علمية، وأخيراً وضع برامج محددة مسبقة لعدد من السنين القادمة يتناول كل برنامج سنوي فيها أحد أهم جوانب المدن الخضراء والطاقة البديلة مما يحقق التنويع والشمولية في الطرح لكل مؤتمر وبحيث يتم تنسيق الدعوات للمحاضرات العلمية المتخصصة بشكل مسبق.

الشراكة المجتمعية ركيزة أساسية تضمنتها رؤية الجامعة، حدثنا عن خدمة المجتمع لدى الجامعة وكيف يتم الاهتمام بهذا الجانب؟

تحتل الشراكة المجتمعية مكانة مهمة في رؤية جامعة المملكة ورسالتها، لذا حرصنا على أن تكون أحد الأهداف الرئيسة التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها ضمن خطتها الاستراتيجية، وذلك بسبب شمولها

الأستاذ الدكتور محمد جميل ترو

لشريحة عريضة من المجتمع في مجال التعليم والعمل. ولقد تقدمت الجامعة بخطوات حثيثة ومتقدمة باتجاه الانفتاح على المجتمع بكافة قطاعاته ومؤسساته تلبية لاحتياجاته ومتطلباته، بهدف مشاركته بمختلف المعارف والمهارات والخبرات، وبذلك تكون الجامعة أداة لخلق آلية فاعلة لتبادل المعارف مما من شأنه المضي قدماً بخطى واسعة في مسيرة التنمية والتطورات التي تشهدها مملكة البحرين، تنفيذاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠ (من الريادة إقليمياً إلى المنافسة عالمياً)، ولتحقيق ذلك تضع الجامعة في بداية كل عام أكاديمي خطة سنوية تشمل تنفيذ العديد من الأنشطة والفعاليات والندوات وورش العمل والمؤتمرات، فضلاً عن الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والدورات التدريبية مع عدد من القطاعات، وتعزز دور الجامعة في خدمة كافة فئات المجتمع البحريني.

من أهم سبل تميز الطلاب هو تعزيز قدرات وكفاءات أعضاء هيئة التدريس، ماهي مساعي جامعتكم في الارتقاء بأداء أعضاء هيئة التدريس وتمهينهم بما يمكنهم من تطوير مهاراتهم التدريسية والبحثية؟

أتفق معكم في الرأي بأن عضو هيئة التدريس هو الركيزة الرئيسة في تحسين جودة التعليم وتميز الطالب، ولذلك فإننا بداية نحرص على توظيف أعضاء الهيئة التدريسية بكفاءات عالية سواء في التدريس أو في انتاجهم العلمي وكذلك نوفر البيئة من ميزانيات وحوافز ومختبرات ولوائح واجراءات تشجعهم على النشر العلمي والمشاركة في المؤتمرات العالمية والترقية العلمية، كما نحرص على مشاركتهم بكافة الدورات التدريبية التي ينظمها مجلس التعليم العالي.

ولقد قامت جامعة المملكة بتحضير خطة سنوية لتدريب أعضاء هيئة التدريس أبرزها كان مؤخراً دورة نظمتها الجامعة بالتعاون مع أكاديمية التعليم العليا البريطانية (HEA) التي تعمل على تدريب المدرسين لتحقيق التميز في أساليب التعليم، ولقد نتج عن هذا النشاط انضمام الجامعة لعضوية هذه الأكاديمية وكذلك تقدم واحد وعشرين من أعضاء هيئة التدريس للحصول على مستوى الزمالة في الأكاديمية، وتعتزم الجامعة الاستمرار بالتعاون مع هذه الأكاديمية في دورات لاحقة لتدريب باقي المدرسين في الجامعة.

وأخيراً نحن في طور التخطيط لإنشاء مركز الابتكار وريادة الأعمال ضمن مباني التوسعة التي سوف نبدأ باستخدامها قبل نهاية الفصل الحالي، ومن شأن هذا المركز إيجاد الجسر الذي يربط النشاط البحثي بالجامعة مع الجهات المعنية في قطاع سوق العمل وكذلك تحقيق الارتباط المباشر بين مخرجات البحث العلمي واحتياجات المجتمع.

تبرز التصنيفات الدولية الأداء المتميز للجامعات برأيك ماهي المعوقات التي تحيل دون الوصول إلى مراكز متقدمة في هذه التصنيفات؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

إن معظم هذه التصنيفات مثل QS تشترط وجود برامج دراسات عليا قبل قبول تصنيف أي جامعة، كما ترتكز على الإنتاج العلمي من أبحاث وبراءات للاختراع ومشاركات في مؤتمرات علمية، وكذلك سمعة الجامعات ضمن أعضاء هيئة التدريس في العالم.

وأما بالنسبة إلى جامعة المملكة فمع فخرنا واعتزازنا بالاعتماد المؤسسي والبرامجي الذي طوره مجلس التعليم العالي فإننا نعمل على تدعيم هذه الشهادة بضمان الجودة عن طريق العمل للمشاركة مع هيئات التصنيف العالمية لإدراج الجامعة في لوائحهم والسعي للتقدم بشكل تدريجي في كافة معايير التصنيف لديهم.

نظرًا لكون البحث العلمي المحرك الرئيس للابتكار والتطور العلمي، برأيكم، ما الدور الذي تلعبه الشراكات في الارتقاء بمخرجات البحوث؟ وهل هناك أي شراكات بين الجامعة ومراكز البحوث سواء في مجال البحث العلمي؟

إن الدول العظمى أصبحت عظمى بسبب انخراطها بالبحوث العلمية وصرفها على مجالات محددة تخدم القطاع الصناعي فيها، والجهة المكلفة بالبحث العلمي هي الجامعات وواحات العلوم والتكنولوجيا (Science & Technology Parks)، وبما أنه لدينا نقص بارز في العالم العربي في جانب واحات العلوم

والتكنولوجيا فلابد من الشراكات مع جهات عالمية أو إقليمية تتوفر فيها البنية التحتية الملائمة والخبرات الطويلة في مجال البحث العلمي والابتكار، وبناء عليه فلقد قمنا بالتخاطب مع جامعة كاليفورنيا في سان دييجو (UCSD) بهدف التعاون في مجال البحث العلمي المشترك وكذلك نعمل على ابرام اتفاقيات للبحث العلمي مع شركائنا الاستراتيجيين في جامعة هادرزفيلد ببريطانيا وجامعة فلورنس بإيطاليا، ولقد بدأنا بالتعاون مع هذه الجامعات عن طريق التنسيق المشترك والمشاركة في المؤتمرات وبعض البحوث المشتركة بين أعضاء من الهيئة التدريسية.

تؤثر التكنولوجيا على وظائف المستقبل القريب والبعيد.. فتعتبر المهارات الرقمية ضرورية للوظائف وللاندماج الاجتماعي.. برأيك كيف نحافظ على التوازن بين المعرفة والمهارات في ظل التسارع التكنولوجي الهائل؟

لسعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي دور قيادي وريادي في تجربة التعليم والتمكين الرقمي:

مما لا شك فيه هو أن التكنولوجيا ومتطلبات سوق العمل في تطور مستمر وبوتيرة غير مسبوقة بسرعتها ولا بد من تحصين طلبتنا بمهارات تمكنهم من النجاح في بيئة عملهم المستقبلية في ظل هذه التغيرات السريعة، وإن مجابهة تحديات العمل المستقبلية يعززها التمسك بالتغطية الشاملة للمناهج والبرامج العلمية والرقمية من رياضيات وفيزياء وكيمياء وبرمجة، مع ادراج طرائق حديثة للتميّز في التعليم واستخدام للتقنيات الحديثة والتركيز على المهارات التي تعزز فرص التوظيف مثل التعلم مدى الحياة والمرونة والتحليل النقدي والتواصل واللغة وكذلك ثقافة الأخلاقيات والممارسات المهنية، كما يجب أن تكون المواد المتعلقة بالمعرفة والمهارات الرقمية إلزامية في كافة التخصصات، مع العمل على تشجيع الطلبة على الاطلاع المستمر على آخر الاكتشافات والتطورات في عالم التكنولوجيا، إضافة إلى أننا نعمل حالياً على تطوير مفاهيم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، وكذلك المهارات المستقبلية بما يعزز فرص التوظيف في ظل الثورة الصناعية الرابعة مما من شأنه محاكاة التجارب العالمية المتقدمة.

ولقد خطت مملكة البحرين خطوات رائدة في تجربة التعليم الرقمي والتعليم التمكيني، وكان للدور القيادي والريادي لسعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم، أثراً فاعلاً في تعزيز مكانة مملكة البحرين عالمياً حيث أصبحت هذه التجربة يشار لها بالبنان. وكوني رئيساً لإحدى الجامعات الخاصة استفدنا من مراقبتنا لهذه التجربة وحذونا حذو الوزارة في تعزيز المهارات الرقمية والتكنولوجية لطلبتنا في مستويات البكالوريوس والماجستير.

احتفلت مؤخراً جامعة المملكة بتخريج الفوج السابع.. ماهي الكلمة التي توجهها لخريجي الجامعة؟

نجاح الخريجين هو نجاح للوطن:

أقف اليوم مساهماً مع أعضاء هيئة التدريس في جامعة المملكة في وضع اللبنة الأولى في بنيان المستقبل المهني لما يقارب المائتين وخمسين طالب وطالبة من خريجينا، وأوصي طلبتنا أولاً بالتحلي بالأخلاقيات العظيمة التي نشأنا عليها في ديننا الحنيف والتي حرصت جامعتنا على المحافظة عليها من بر بالوالدين وجدّ وصدق وإخلاص بالعمل بهدف النجاح في بناء الوطن والمساهمة الفعالة في تنميته الاقتصادية، وكذلك أوصيهم بالتواصل مع جامعة المملكة وبالخصوص مع أعضاء الهيئة التدريسية فيها الذين هم العمود الفقري للتعليم بالجامعة، وأخذ المشورة منهم للاستمرار بالنجاح والحرص على تقديم الشكر لهم على كل ما تقدموا به من جهود كانت نتيجتها أن يصلوا إلى يوم فرحهم بحفل التخرج هذا.

لقد تركت جامعة المملكة إرثاً طيباً من الخريجين الذي أثروا سوق العمل البحريني بقياديين وقضاة ومحاميين ورجال أعمال ومهندسين، ونحن كلنا ثقة بأننا سوف نشهد عدداً جديداً من خريجي الفوج السابع يسطرون قصصاً جديدة من النجاح في سوق العمل كما فعل العديد ممن سبقوهم، فنجاح الخريجين هو نجاح لجامعة المملكة وللإدارة الحكيمة لمجلس التعليم العالي بقيادة سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم.

التعليم العالي الخاص والاستراتيجية الوطنية ٢٠١٤- ٢٠٢٤م

التعليم العالي بمملكة البحرين له دور محوري في المساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي والاستثمار والابتكار. هذا ما جاء في ديباجة وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي ٢٠١٤- ٢٠٢٤، التى تحدد اتجاه التعليم العالي المستقبلي في البحرين، وتتمثل رؤيتها في:

«وضع مملكة البحرين كمركز إقليمي ذي جودة للتعليم العالي، وتخريج الخريجين ذوي المهارات والمعرفة والسلوكيات المطلوبة في اقتصاد المعرفة العالمي، مع المساهمة في النمو المستدام والتنافسي للمملكة».

ولتحقيق أهدافها تتطلع الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي بالبحرين «أن تصبح البحرين مركزًا إقليميًا للتعليم العالي» عبر «تحسين الجودة»، و «مهارات المستقبل»، ورفع مستويات «التكنولوجيا في التعليم»، والوصول لمستويات متقدمة في «ريادة الأعمال». كما تستهدف أيضا تلبية احتياجات السوق الخليجي الكبير والاقتصاد الإقليمي عبر التجاوب بين نوعية التعليم ومتطلبات الصناعة والأعمال ومهارات القرن الحادي والعشرين وهي: (حل المشكلات، والتفكير النقدي، والاتصالات، والعمل الجماعي).

ماقدمه التعليم العالي الخاص بالبحرين حتى اليوم يتلخص في تحسين البنية التحتية للتعليم العالي مع تنوع المؤسسات التعليمية الخاصة وكذلك برامجها وارتباطاتها الأكاديمية بعدة نظم تعليمية أجنبية وتعليم تقليدى ومدمج، مما أدى إلى توفير فرص تعليمية واسعه لخريجي المدارس الثانوية. كما قدمت مؤسسات التعليم العالي الخاصة تقنيات وممارسات تعليمية حديثة، وخضعت لضمان الجودة بهدف تحسين مسار البرامج المطروحة مقارنة بما هو عالمي، وساهمت في تحمل تكلفة التعليم العالي بالمملكة مع القطاع الحكومي، وكذلك في خلق وتوطين الوظائف في مجال التعليم العالي بأنواعها الإدارية والأكاديمية.

ولتعزيز إسهامات مؤسسات التعليم العالي في تحقيق متطلبات الإستراتيجية الوطنية، فإن على هذه المؤسسات أن تركز على المحاور الآتية:

١. العمل على تحسين الصورة الداخلية للمؤسسات التعليمية، من حيث التخطيط والجودة، وتغيير النظرة التعليمية، والربط مع قطاع الصناعة والواقع العملي. ويعنى هذا، العمل بأسس متطلبات التخطيط الإستراتيجي لتحقيق الأهداف، والقياس الدوري للجودة والمخرجات

داخلياً وعلى مستوى كل مؤسسة بنفسها، والتوجه بقوة نحو إجراء البحوث العلمية ذات الطابع التطبيقي، والعمل على تغيير النظرة الطلابية نحو التعليم كقيمة في حد ذاتها وليست كأداة لإيجاد وظيفة، وربط المؤسسات الأكاديمية مع المؤسسات الصناعية عن طريق المجالس الإستشارية الفعالة وعن طريق إجراء البحوث التطبيقية والنظرية وخلق جيل من الطلبة قادرعلى ربط التعليم النظري بالواقع العملي الذي تطمح إليه الإستراتيجية.

٢. من أهم التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي ليس فقط في مملكة البحرين بل أيضا في الدول العربية هو عدم تحقيق المواءمة التامة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. لذا فقد جاءت أهم مرتكزات الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي: الإرتقاء بتنويع وبجودة التعليم العالي لتخريج طلبة مهيئين أكاديمياً ومهنياً وشخصياً، و خلق بيئة ريادة الأعمال في البحرين، ومواءمة التعليم العالي ليحقق الأولويات المحلية والإقليمية، وتعزيز العلاقة بين التعليم العالي والفني والمستمر، وتوظيف أحدث توجهات تكنولوجيا التعليم.

٣. على المستوي القومي والإقليمي وحسب ماجاء في الرؤية الإقتصادية للبحرين ٢٠٣٠ من أهداف تتمثل في تعظيم استغلال الموارد البشرية والوصول إلى التنويع الإقتصادي المنشود باستغلال الفرص المتاحة، والعمل على إعطاء دورا أكبر للقطاع الخاص الرائد، مع توقعات الرؤية الإقتصادية للبحرين بأن يقوم القطاع الخاص البحريني بتحريك عجلة الإقتصاد بحلول العام ٢٠٣٠ وبصورة مستقلة.

ومن هذا المنطلق فإن مؤسسات التعليم العالي

الخاصة كقطاع ذي فرص واعدة تساعد في تحقق ما جاء في أهداف الرؤية أعلاه، ليس فقط تحقيق الهدف التقليدي الخاص بتوفير الكادر البشري اللازم لتحقيق مرامي التنويع الاقتصادي بل أيضا في إعتباره قطاعاً في حد ذاته يدخل ضمن قطاعات التنويع الاقتصادي، يأتي هذا المقترح تماشياً مع أهم أهداف الإستراتيجية في أن تصبح البحرين مركزًا إقليميًا للتعليم العالي وأن تفتح المجالات لاستقطاب الطلبة غير البحرينيين وتوسيع مظلة برامج الدراسات العليا. ويمكن القول أن هؤلاء الطلبة يمكن إعتبارهم مصادر دخل للمؤسسات التعليمية الخاصة وبالتالي للاقتصاد القومي، حيث أصبحت اليوم خدمات التعليم الجيد من ضمن الركائز الاقتصادية والسلع المصدرة للخارج. وعليه فإن كثير من الدول التي إهتمت بهذا الجانب حققت أرباحا كبيرة من خلال الاستثمار في قطاع التعليم العالي.

الأستاذ الدكتور بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم

مدير الجامعه العربية المفتوحة ـ مملكة البحرين

واقع الابتكار بمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين

تحتفل مملكة البحرين هذا العام بحدث بحريني مهم وهو مرور ١٠٠ عام على التعليم النظامي فيها فالمملكة كانت وما تزال سبّاقة في تطوير التعليم بجميع مراحله، فقد أولت مملكتنا التعليم اهتماماً كبيراً منذ بدايات القرن الماضي إلى وقتنا الحالي حتى استطاعت أن ترتقي بالعملية التعليمية وتطوّرها بشكل مستمر.

ويتجلى ذلك التطور بوضوح من خلال التقارير الدولية واهمها تقرير البنك الدولي حول رأس المال البشري الذي صنف مملكة البحرين في المستوى الأول على الدول العربية والمستوى ٤٧ على مستوى العالم في رأس المال البشري، إضافةً إلى ما جاء في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي حازت فيه مملكة البحرين على المرتبة ٤٣ على مستوى العالم في التنمية البشرية، مما يؤكد أن المملكة تتمتع بنظام تعليمي متميز مقارنة بالدول الأخرى، سواءً في مجال التعليم النظامي بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص، ولعل آخر هذه الإنجازات الأمر الملكي السامي بتطوير مدرسة الهداية وهي أول مدرسة (نظامية) تم إنشاؤها في مملكة البحرين عام ١٩١٩م إلى جامعة وطنية جديدة. وفي ظل هذه التطورات والإنجازات التي نفخر بها إلا أننا ما زلنا في أمس الحاجة إلى تطوير الأنظمة التعليمية في مملكة البحرين حتى نستطيع مواكبة الطفرات العلمية السريعة، ولا يكون ذلك إلا من خلال استخدام الوسائل الإبتكارية في التعليم حتى نسهم في إعداد افراد قادرين على اكتساب المعرفة الحديثة وتوظيفها في سوق العمل، وكيف لا؟! فالهدف الأول للتعليم هو التفاعل مع المعرفة وتوظيفها في المواقف الحياتية المختلفة وفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المملكة. وسنركز هنا على الابتكار في مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص كون أن البيئة التعليمية فيها متاحة للابتكار في مجال البحث العلمي والتكنولوجي بشكل أوسع سواء للإدارة وأعضاء هيئة التدريس أو للطالب نفسه، كما إن التعليم العالي يكون مكملاً لما أنجزه الطالب في المراحل التعليمية الأساسية والثانوية فيكون تحقيق الأهداف التربوية معتمداً بشكل أساسي على قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهدافه في هذه المراحل.

لذا فإن الاهتمام بالابتكار في مرحلة التعليم العالي يستطيع أن يساهم في بناء المعرفة للطالب، وبالتالي ستصبح المؤسسات قادرة على تحقيق أهدافها في بناء الفرد والمجتمع ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة وفق المتطلبات والتغيرات العلمية والتكنولوجية.

وبنظرة عامة على واقع مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين نجد أن هناك العديد من التحديات التي تواجه هذه المؤسسات فيما يتعلق بالابتكار، فدورها ما زال محدوداً في توظيف الابتكار والاختراعات الوطنية للمساهمة في خدمة المجتمع والتنمية المستدامة في مملكة البحرين.

ولّما كانت التطورات العلمية والتكنولوجية سريعة جداً، مما يجعل التعليم التقليدي غير كافٍ لتحقيق الأهداف المطلوبة من مؤسسات التعليم العالي لمواكبة الطفرات العلمية المتزايدة في المجتمع، فقد أصبح من الضرورة أن تبدأ هذه المؤسسات في فرض معايير جديدة تتناسب مع حاجات الفرد والمجتمع المتغيرة، في ضوء ما تفرضه التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة،

وذلك من خلال العمل على إعداد مقررات دراسية ووسائل تعليمة حديثة تتناسب مع هذه التطورات والعمل على خلق بيئة دراسية قادرة على الابتكار ومواجهة التغيرات العلمية والاجتماعية والاقتصادية من أجل تمكين الطالب من مواجهتها.

ولأن المعرفة والمعلومات هي الأركان الرئيسية لعملية الإنتاج الذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، خاصةً وإننا في عصر الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد على المعرفة والمعلومات فإنه يجب على مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين العمل على تطوير الإبتكار بما يتوافق مع هذه التطورات، ونضع هنا بعض من التوصيات التي تسهم في تطوير الابتكار في مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين كالآتي:

١- أن يكون الإبتكار محوراً أساسياً ضمن استراتيجيات مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين.

٢- ضرورة أن تقدم مؤسسات التعليم العالي تخصصات دقيقة وجديدة في مناهجها التعليمية بحيث تتناسب مع التطورات العلمية، والإبتعاد عن التخصصات المكررة التي لا يحتاجها سوق العمل.

٣- استحداث برامج خاصة بالإبتكار في مؤسسات التعليم العالي.

٤- دعم الباحثين والمبتكرين من أعضاء هيئة التدريس والطلبة وخلق بيئة محفّزة للإبتكار في مؤسسات التعليم العالي.

٥- تطوير الهياكل الحالية لمؤسسات التعليم العالي بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وتطوراته.

٦- إنشاء هيكل خاص لإدارة الإبتكار في الإنتاج البحثي في الجامعة.

٧- إنشاء مختبرات خاصة بالابتكار في مؤسسات التعليم العالي.

٨- رصد ميزانية خاصة للإبتكار ضمن ميزانية مؤسسات التعليم العالي.

٩- إنشاء صندوق لدعم المبتكرين.

١٠- تشجيع البحث العلمي عن طريق التفرغ للبحث العلمي، ورصد دعم مالي له، وتقديم كافة التسهيلات التي يحتاجها البحث العلمي وإيجاد فرص لإعداد أبحاث مشتركة مع القطاعات الأخرى ومشاركتها، اضافةً إلى تقديم الحوافز والمكافآت للباحثين.

وأخيراً نوصي بوضع استراتيجية وطنية للابتكار أسوة بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة حيث تركز هذه الاستراتيجية على سبعة قطاعات أساسية، وهي: «الطاقة المتجددة، النقل، التعليم، التكنولوجيا، الصحة، الفضاء، المياه» فمن شأن هذه الاستراتيجية أن تكون حاضنة للابتكار ومشجعة لبناء القدرات الوطنية، كما أنها ستساعد في بناء الشراكات العالمية في مجال البحث العلمي.

الدكتورة عبير حسن بودلامة

رئيس وحدة شؤون الطلبة - إدارة التقييم والمتابعة

صاحبة السمو الأميرة سبيكة: إنجازات كبيرة للمرأة في التعليم العالي

استقبلت صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى رئيس المجلس الأعلى للمرأة بمقر المجلس، بحضور الدكتور ماجد النعيمي وزير التربية والتعليم، عددا من المسؤولين والمختصين والمعنيين في مجال التعليم العالي وعددا من الأستاذات الجامعيات البحرينيات، وذلك بمناسبة يوم المرأة البحرينية الذي جرى تخصيصه هذا العام لإسهامات المرأة في مجال التعليم العالي والفرص المتاحة لها في مجال علوم المستقبل.

استقبال وزير التربية والتعليم المبعوث الخاص لرئيس الفلبين لدى وصوله البلاد

استقبل سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم ورئيس مجلس التعليم العالي الدكتور أمابيل أغيلوس المبعوث الخاص لرئيس جمهورية الفلبين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لدى وصوله إلى مطار البحرين الدولي في زيارة إلى المملكة.

لقاءات من أجل التطوير

استقبل الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي، البروفسور كاثال كيلي الرئيس التنفيذي للكلية الملكية للجراحين بإيرلندا، والدكتور سمير العتوم رئيس جامعة البحرين الطبية، حيث تم خلال اللقاءات الاطلاع على البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعات ومشاريعها التطويرية في المرحلة القادمة. كما استقبل سعادته، السيد فاروق المؤيد رئيس مجلس إدارة الأكاديمية العربية للخدمات التعليمية والبحوث (الجامعة الأهلية)، والدكتور عبد الله الحواج رئيس مجلس أمناء الجامعة. واستقبل سعادته عدداً من الأكاديميين من مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، بمناسبة حصولهم على جوائز دولية تكريما للأبحاث التي قدموها في مجالاتهم العلمية.

رعاية وزير التربية والتعليم لعدد من الفعاليات العلمية

تحت رعاية سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي، افتتح الدكتور عبد الغني الشويخ الأمين العام لمجلس التعليم العالي مؤتمر «تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في مجال التعليم»، والذي نظمته الجامعة الأهلية بالتعاون مع جامعة برونيل البريطانية. وعقدت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني المستوى المتقدم من سلسلة ورش تدريب الباحثين بمؤسسات التعليم العالي، تحت عنوان «تواصل الباحث: التنمية المهنية للباحثين»، وذلك لفائدة ٥٠ باحثًا من مختلف مؤسسات التعليم العالي في المملكة.

دراسة أثر ورش «تواصل الباحث» على التنمية المهنية للباحثين بالمملكة

ضمن مشروع تطوير العمل البحثي والباحثين في مؤسسات التعليم العالي، نظمت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني لقاءً لدراسة ومناقشة آثار الورش التدريبية التي تنظمها الأمانة العامة، بهدف رفع الكفاءة المهنية للباحثين.

لقاء الأمين العام لمجلس التعليم العالي مع «البحرين الطبية» و«الجامعة الخليجية»

التقى الدكتور عبد الغني الشويخ الأمين العام لمجلس التعليم العالي، الدكتور سمير العتوم رئيس جامعة البحرين الطبية -الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا، حيث اطّلع على جهود الجامعة للارتقاء بأدائها. كما التقى الدكتور مهند الفراس رئيس الجامعة الخليجية، في إطار التواصل المستمر مع مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

زيارة الأمين العام لمجلس التعليم العالي إلى جامعة العلوم التطبيقية

زار الدكتور عبد الغني الشويخ الأمين العام لمجلس التعليم العالي جامعة العلوم التطبيقية، في إطار الزيارات التفقدية للاطمئنان على سير العمل بمؤسسات التعليم العالي، والتأكد من التزامها بالأنظمة واللوائح.

لقاءات دورية للأمانة العامة مع رؤساء مؤسسات التعليم العالي الخاصة

نظمت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي عددًا من اللقاءات مع رؤساء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، حيث تم بحث عدد من الموضوعات المرتبطة بالتعليم العالي والبحث العلمي، وخاصة ما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي ٢٠١٤/٢٠٢٤.

معرض الجامعات البريطانية ٢٠١٨ بتنظيم من المجلس الثقافي البريطاني

افتتح المجلس الثقافي البريطاني معرض الجامعات البريطانية لعام ٢٠١٨، بحضور سعادة السيد سايمون مارتن سفير المملكة المتحدة، والدكتور محمد مبارك جمعة وكيل وزارة التربية والتعليم للموارد والخدمات، والدكتورة منى البلوشي الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية.

اجتماع لجنة الاعتماد الأكاديمي لمناقشة تقارير الاعتماد المؤسسي لعدد من مؤسسات التعليم العالي

ترأست الدكتورة منى البلوشي الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية رئيس لجنة الاعتماد الأكاديمي اجتماع اللجنة، حيث تمت مناقشة تقارير الفحص المرحلي الخاص بالاعتماد المؤسسي الممنوح لمؤسسات التعليم العالي.

بحث التعاون بين إدارة البحث العلمي والجمعية الأمريكية لتقدم العلوم

التقت الدكتورة فرزانة المراغي مدير إدارة البحث العلمي بالأمانة العامة لمجلس التعليم العالي السيد ألبرت جونز المستشار الممثل عن الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم (AAAS)، حيث تم بحث سبل التعاون بين الجانبين في مجال البحث العلمي.

مشاركة وزارة التربية والتعليم في معرض البحرين الدولي للطيران ٢٠١٨

شاركت وزارة التربية والتعليم في فعاليات معرض البحرين الدولي للطيران ٢٠١٨، وذلك من خلال جناح الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء، حيث استعرضت الوزارة أبرز الموضوعات المتصلة بعلوم الفضاء في مناهج المراحل الدراسية المختلفة، مع تبيانٍ أبرز فعالياتها المنفذة بهذا الخصوص، إضافةً إلى عرض عدد من البحوث العلمية في مجال علوم الفضاء، والتي نفذتها مؤسسات التعليم العالي المحلية.

الوقف التعليمي لتمويل التعليم العالي: نماذج عالمية في الوقفيات الجامعية

في ضوء التغيرات السريعة التي تشهدها مؤسسات التعليم العالي في كافة الدول من حيث الاهتمام بالكيف والكم معا، ومواكبة ذلك الطلب المتزايد عليها، الأمر الذي ترتب عليه المزيد من الضغط على الموارد المالية لبرامجها، لذا تم تطبيق العديد من آليات التمويل المختلفة، فضلا عن بروز توجهات اللامركزية، والمشاركة في تحمل التكاليف ونفقات العملية التعليمية، وإضفاء الطابع السلعي التجاري على التعليم العالي، والخصخصة، وما إلى ذلك من آليات تمويلية أخرى مستحدثة، لذا اتجهت بعض دول العالم في برامجها للبحث عن هذه الآليات، مما جعلها تسعى إلى إحياء دور الوقف لدعم التعليم، لما في هذا المصدر من إتاحة الفرصة لمشاركة الأفراد في هذا الدور المهم من جانب، وتخفيف أعباء ذلك على القطاع العام لأي دولة من جانب آخر.

وقد لعبت الأوقاف بتسمياتها المختلفة وصورها المتنوعة من أوقاف دينية ومدنية وغيرها دوراً مشهوداً في خدمة التنمية البشرية عبر العصور. حيث يعد نظام الوقف على التعليم هو الأكثر فاعلية فيما تحقق من نهضة علمية واسعة شهدها العالم الإسلامي في مؤسساته التعليمية عبر العصور، والأوقاف العلمية كانت من أهم ما اعتنى به المسلمون في تاريخهم، وقد أسهمت هذه الأوقاف في زيادة الحركة الفكرية، وفي تحقيق نهضة علمية وثقافية كان من آثارها وجود العلماء والباحثين والمؤلفين والمبدعين في شتى المعارف الإنسانية.

ولقد انتقلت فكرة الأوقاف من الممارسات الإسلامية إلى الدول الأوروبية والأمريكية التي تبنت هذه الفكرة لتنتشر في تلك المجتمعات بالتدريج، حتى شملت نطاقاً واسعاً من الممارسات الاجتماعية والخيرية بما في ذلك الأحوال الشخصية والهبات العائلية، وأوقاف مؤسسات البحوث والجامعات، خاصة التي تتضمن كراسي التخصصات المختلفة.

وقد أصبح موضوع الوقف من الموضوعات المهمة التي لاقت صداها على المستوى الدولي، فقد زاد الاهتمام بموضوع الأوقاف واعتباره مصدرا مهما للتمويل، بل أحد الأنظمة الاقتصادية الرائدة في الوقت الحالي، كما كان للأدوار التي قام بها الوقف، في مختلف المصالح البشرية أهمية كبرى أسهمت في جعل التوجهات العالمية تميل نحو الخصخصة، وإقحام المشاركة الأهلية في هذا المجال.

مفهوم الوقف التعليمي:

يمكن تعريف الوقف بأنه مصدر من مصادر تمويل التعليم العالي الذي يعتمد على فكرة استثمار الأموال من خلال حبس العين وجعل منفعتها لمؤسسات التعليم العالي.

مبررات توظيف الأوقاف في تمويل التعليم العالي:

هناك عدد من المبررات الداعية إلى البحث عن آلية مؤسسية لتوظيف أموال الأوقاف، في تمويل التعليم العالي، يمكن عرضها على النحو الآتي:

- مواجهة مؤسسات التعليم العالي لتحديات في مجال البحث العلمي، كمحدودية التمويل الخارجي لأنشطة البحث العلمي، والتنافس الشديد على استقطاب الأكاديميين المتميزين في البحث العلمي من قبل المؤسسات النظيرة.
- اعتماد المؤسسات لسياسات استراتيجية عامة وطموحة، من بينها استراتيجية البحث العلمي، ويحتاج تحقيق ذلك إلى قدرات مالية كبيرة حتى تحقق تلك السياسات خلال الخطط المقترحة.
- الاتجاه نحو زيادة عدد المشروعات البحثية الممولة داخليا.
- عقد الأمل على قطاع البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي في تحقيق مجتمع المعرفة المنشود، عن طريق إرساء قاعدة بحثية قادرة على الإسهام في تنمية الاقتصاد وتطويره.
- زيادة العبء التمويلي، وزيادة مصروفات مؤسسات التعليم العالي؛ نتيجة طموحها نحو تأسيس مؤسسة بحثية، واستحداث وحدات جديدة كعمادة البحث العلمي ونحو ذلك. علاوة على ذلك، تعرضت المخصصات المالية لمؤسسات التعليم العالي إلى تحديات ناتجة عن تقلبات السوق، ومن ثم حدوث عجز في الموازنات.
- زيادة حجم متطلبات قطاع البحث العلمي من المستلزمات والتسهيلات، والتدريب ونحو ذلك.

تجارب عالمية في الوقفيات الجامعية

من أهم المؤشرات التي تؤكد حيوية فكرة الوقف على التعليم أن مؤسسات التعليم العالي في الغرب لم تتوان عن توظيف الأوقاف لدعم مسيرتها العلمية والبحثية، فقد نمت الأوقاف لتكون أحد أهم روافد التمويل في الجامعات الرائدة. ويتناول هذا الجزء تجارب دولية في تمويل التعليم العالي عن طريق الأوقاف، وأهمية هذا النظام في تأمين استقلالية المؤسسة الجامعية، ودوره في تمويل التعليم العالي لجهة دعم الأنشطة البحثية والهيئة التعليمية، والطلبة وغيرها، وذلك كما يلي:

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية حالياً مركز الريادة من حيث هيكلة برامج الأوقاف، إضافة إلى مستوى التمويل الصادر عنها. وبينما تُقدر قيمة الإيداعات الوقفية في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية بمليارات الدولارات، فإنها تتفاوت بصورة كبيرة من جامعة إلى أخرى، حيث تحتل جامعة هارفارد المرتبة الأولى لجهة حجم وقفياتها وأصولها، فلديها أكبر وقف مالي لأي مؤسسة أكاديمية بالعالم، فقد بلغت وقفياتها ٣٦,٩ مليار دولار، تليها جامعة يال Yale التي بلغ حجم وقفياتها ٢٢,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م، ثم جامعة ستانفورد ١٧,٢ مليار دولار، تليها جامعتا برنستون وتكساس اللتان تجاوزت قيمة أصول كل منهما ١٦ مليار دولار، وترتبط الفروق في حجم التمويل بعدد كراسي البحث، فكلما زاد عدد هذه الكراسي كلما زاد معها فرص التمويل من

قبل الجهات المانحة، كما تلعب حقول الاختصاص دوراً هاماً في استقطاب التمويل، ففي جامعة كاليفورنيا ترتفع نسبة عائدات الأوقاف التي تنفق على الدراسات المتصلة بالقطاع الصحي، حيث بلغت نسبة الإنفاق على البحوث الطبية ٢٥٪ من مجموع المصاريف الجارية للجامعة خلال العام ٢٠٠٨م، وهي النسبة الأعلى مقارنة مع باقي المصاريف الجارية للجامعة، في حين أن ٣٠٪ من الانفاق على البحوث الطبية أتى من تبرعات وهبات. وفي بعض الجامعات يرتفع حجم الوقف في كلية الآداب والعلوم كما هو الحال في جامعة هارفارد حيث بلغت نسبة حجم وقفيات هذه الكلية فيها ٤٢٪ في السنة المالية ٢٠٠٨م، مقابل ١١,٧٪ لكلية الطب بينما كانت أدناها في البرامج الإدارية، وبالإضافة إلى البحوث والبرامج تنفق نسبة مئوية تتراوح بين ٣-٥٪ من عائدات الأوقاف في المنح المقدمة لطلبة الجامعة، ومن العوامل المساهمة في استقطاب أموال الوقف عمر الجامعة الذي يعتبر مؤشراً لخبرتها وحجم الخدمات التي قدمتها للمجتمع من خريجين وأبحاث علمية.

تجربة المملكة المتحدة

تنقسم وقفيات الجامعات البريطانية إلى نوعين: وقفيات الكليات التي تعتبر مؤسسات خيرية تتمتع باستقلالية في جمع وإنفاق الأموال، ووقفيات الجامعة، ويكون القسم الأكبر من الوقفيات عادة مخصصاً للجامعة، ففي جامعة كامبريدج التي بلغت حجم وقفياتها ٧,٩ مليار دولار، حيث تبلغ وقفيات الكليات ٣٠٪ مقابل ٧٠٪ لوقفيات الجامعة، أم مصدر التمويل الأساسي لجامعة كامبريدج فهي الحكومة كونها مؤسسة تعليم عال حكومية، تليها تبرعات من جمعيات خيرية ومؤسسات وطنية للبحث العلمي، وخاصة في القطاع الصحي المتعلق بالأمراض المزمنة، أما جامعة أكسفورد فقد بلغت إيراداتها الوقفية في عام ٢٠٠٨م حوالي ٥,٧ مليار دولار، منها ٣٥,٣٪ لكلياتها، مقابل ٦٤,٦٪ للجامعة، وأتت مصادر تمويل الجامعة والكليات معاً خلال السنة المالية ٢٠٠٨م، على النحو التالي: ٣٨٪ من مؤسسات معظمها تدعم البحوث العلمية، ٢٥٪ من المجلس الأعلى لتمويل التعليم العالي في إنجلترا، ١٥٪ من رسوم الطلبة، ٢٢٪ من أنشطة تجارية واستثمارية، وهذا يبين الشراكة بين المجتمع والحكومة في المساهمة في تمويل الجامعة في النموذج البريطاني.

التجربة الكندية

تتصدر الجامعات الكندية المصنفة «مجموعة الثلاث عشرة» المرتبة الأولى لجهة حجم وقفياتها، كجامعة البرتا وتورنتو وجامعة كولومبيا البريطانية، علماً بأن الجامعات تعتمد بالدرجة الأولى على المساعدات والمنح الحكومية في تمويل برامجها وتوفير المصاريف الجارية كرواتب الهيئة التدريسية مثلاً، فقد بلغ حجم وقفيات جامعة كولومبيا البريطانية في السنة ٢٠٠٧م حوالي مليار دولار، فيما بلغت إيراداتها لتلك السنة نحو ١,٥٩ مليون دولار، أتى معظمها من منح حكومية ٤٨٪، و٧,٧٪ من هبات قدمتها جهات غير حكومية، وأدناها من عوائد الاستثمار ٥٪، وفي جامعة تورنتو تقدر قيمة الأوقاف بـ ١,٩ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٩م، وأتت النسبة الأعلى في تلك السنة من مساعدات ومنح حكومية مخصصة للطلبة، وذلك بنسبة ٣٤٪، مقابل ٣٤٪ من رسوم الطلبة، و٢٣٪ من منح مقدمة من جهات غير حكومية والنسبة الباقية ٩٪ من المبيعات. ونلاحظ النمط نفسه في جامعات كندية أخرى حيث يبرز الاعتماد على الجهات الحكومية في تمويل التعليم العالي. بحسب التقرير المالي لجامعة البرتا للسنة المالية ٢٠٠٩م، فقد بلغ حجم وقفياتها بنحو ١,٣ مليار دولار، حيث جاء تمويل الجامعة من جهات حكومية بنسبة ٦٤٪ مقابل ١٣٪ من الحكومة الفيدرالية، و٥١٪ من الحكومة المحلية، أما نسبة المنح والهبات من مؤسسات غير حكومية فقد بلغت نسبتها ٧٪.

التجربة الماليزية

لقد سعت الدولة الماليزية إلى تطوير العمل الوقفي، وذلك من أجل دعم دوره في التنمية المستدامة على اعتبار أنه مؤسسة مالية إسلامية تملك من الموارد التمويلية ما يمّكنها من دعم مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية داخل المجتمع الماليزي، خاصة وقف النقود وما نتج عنه من صيغ أخرى كالأسهم والصناديق الوقفية، وسنتناول هنا التجربة التي قامت بها الجامعة الإسلامية الماليزية من خلال إنشاء صندوق وقفي خيري تحت مسمى صندوق وقف الجامعة الإسلامية الماليزية: فقد أنشأت الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا صندوق الوقف الخيري، كقسم من أقسام الجامعة عام ١٩٩٩م، برأس مال ابتدائي قُدم من طرف الحكومة الماليزية يقدر بـ ٣,٥ مليون رنجيت ماليزي، وهو عبارة عن وكيل قانوني يقوم من خلال نشاطات وفعاليات مختلفة بجمع التبرعات والمساعدات لحساب الصندوق الجامعي.

وتتمثل أهم مصادر تعبئة أموال الصندوق من خلال ما يلي: اقتطاعات شهرية من مرتبات موظفي الجامعة، التبرعات من مصادر خارجية عالمية، الريع المتولد عن بعض أنشطة الصندوق وعملياته التجارية، تجميعات أموال الزكاة بالتعاون مع السلطات المختصة، الاستثمار في الأملاك العقارية، والأنشطة التجارية. ويتجلى دور الصندوق في:

١. ترقية النشاطات الأكاديمية للجامعة من خلال دعم البحوث والإصدارات.

٢. تطوير العملية التعليمية والثقافية والعلمية.

٣. دعم الطلبة المحتاجين، عن طريق القروض والمنح والمساعدات المالية.

٤. ترسيخ قيم التكافل بين أفراد المجتمع.

٥. محاربة البطالة من خلال توفير فرص عمل للطلبة داخل وخارج الجامعة.

تجربة المملكة العربية السعودية

تعتمد الجامعات السعودية ـ وخصوصاً الحكومية منها ونوعاً ما الخاصة كذلك ـ على الدعم الحكومي، وذلك من خلال ما يخصص لها من ميزانيات سنوية لكل جامعة على حدة، إضافة إلى ما تقدمه وزارة التعليم العالي من تمويل لبعض مشاريع وأبحاث الجامعات، الأمر الذي أدى إلى ارتباط واعتماد التطوير والإنجازات في الجامعات السعودية على ما يخصص لها من مبالغ مالية، وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تطور الوقف الجامعي عبر بعض الجامعات السعودية الرائدة وذلك على النحو التالي:

١. الوقف العلمي لدعم أبحاث جامعة الملك عبدالعزيز: وهو أول وقف من نوعه في تاريخ المملكة لدعم البحوث في الجامعة، فقد أطلق صاحب السمو الملكي الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز مبادرته بالتوجيه نحو تأسيس وقف علمي لدعم أبحاث جامعة الملك عبد العزيز، بهدف خدمة بيئة الحج والعمرة وحل مشكلات المجتمع، كما بادر بالتبرع بأصل عيني تم تسجيله في المحكمة الشرعية، والتوجيه بإضافة أصول أخرى لهذا الوقف هي منحة الأرض التي كانت مخصصة لإنشاء مكتبة الملك فهد عليها، ومبنى مكتبة الملك فهد بكافة إمكاناتها والذي صممه وأشرف على تنفيذه جامعة الملك عبدالعزيز، وأنشئت بتمويل خاص من أهالي المنطقة، ومن ثم فتح حساب بنكي باسم الوقف العلمي لدعم أبحاث جامعة الملك عبدالعزيز، وقد تم تحديد مجالات صرف الوقف في: الأبحاث والدراسات والاستشارات التي تخدم مجالات تميز الجامعة في بيئة الحج والعمرة، الأبحاث التي تخدم المجتمع وتعالج مشكلاته، الدراسات الاستراتيجية الخاصة بالتنمية البشرية وسبل تذليل عوائقها، الدراسات التي تتناول التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، والتنمية الاقتصادية وتحدياتها، إقامة مكتبة علمية بحثية رائدة لتزويد الباحثين والدارسين.

٢. الوقف العلمي في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن: أنشئت الجامعة لهذا الغرض صندوقاً لدعم البحوث والبرامج التعليمية، يقوم بجمع التبرعات والتسويق للكراسي العلمية، ويهدف هذا الصندوق نحو بناء قاعدة مالية من المنح والتبرعات المقدمة من الدولة والقطاع الخاص من أجل دفع برامجها البحثية والعلمية في حقول الهندسة والعلوم الطبيعية والعلوم الإدارية، ويوفر ضماناً وترسيخاً للبرامج التعليمية والأنشطة البحثية القائمة حالياً والمخطط

لها مستقبلاً، ويرفع قدراتها على مواجهة الارتفاع المضطرد في تكلفة التعليم العالي المتميز.

٣. الوقف العلمي في جامعة الملك سعود: يهدف مشروع الوقف إلى تعزيز موارد الجامعة الذاتية لتحفيز الابداع والتميز على كافة الأصعدة، تمويل برامج البحث والتطوير التقني، بما يخدم البشرية ويعزز اقتصاديات المعرفة لتحقيق التنمية المستدامة للوطن، استقطاب وتحفيز وتكريم الباحثين والمبدعين والموهوبين والمتميزين ورعايتهم، زيادة الاستفادة من موارد الجامعة البشرية والبنية التحتية والتجهيزات، دعم المستشفيات الجامعية في علاج الأمراض المزمنة، تمويل معامل جامعة الملك سعود الخارجية في كلا من: سنغافورة (صناعة البتروكيماويات)، والصين (صناعة النانو)، وفرنسا أمراض نقص المناعة، والتقنية الحيوية) وبريطانيا (النانو وأمراض القلب) والهند (تقنية المعلومات) وأمريكا (تقنية النانو).

تجربة مملكة البحرين

صدر عن عاهل البلاد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه، أمر ملكي رقم (١١) لسنة ٢٠١٣م، بإنشاء وقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري، حيث أشارت المادة الأولى منه نحو: «يُنشأ وقف خيري باسم المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، لرعاية غير القادرين من طلبة الجامعة والدراسات العليا، ويتبع الديوان الملكي»، كما أشارت المادة الثالثة نحو: «يتولى مجلس الأمناء إدارة الوقف وحفظ أعيانه واستثمارها وصرف إيراداته وذلك دون تمييز بين غير القادرين من الطلبة بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. ويعمل المجلس على توعية المجتمع بأهمية دور الوقف في رعاية غير القادرين وتمكينهم من مواصلة مشوار تعليمهم العالي، وتشجيع رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة النشطة في إضافة موارد جديدة ثابتة ومستمرة لإيرادات الوقف»، وعليه فقد ساهمت العديد من المؤسسات والشركات في دعم الوقف، بتعزيز موارده المالية التي ستساعد مستقبلاً نحو تقديم المزيد من الخدمات التعليمية للمبتعثين على حساب الوقف تتمثل في توفير بعثات للدراسات العليا للطلبة المتفوقين.

من خلال ما سبق نخلص أن الوقف الجامعي ليس مصدراً فقط لإيرادات إضافية، ولشراكة اجتماعية في توفير هذه الإيرادات، بل هي شراكة مجتمعية في تحمل شئون إدارة التعليم العالي (الجامعات)، وهي بهذا المعنى تجسد الشراكة المجتمعية في تحمل مسئولية التعليم العالي، وهي بهذا المعنى أيضاً تمويل الجامعات وإدارتها في الوقت نفسه، أساسه تأمين استقلالية الجامعة الإدارية والمالية والأكاديمية، بما في ذلك المحافظة على الحريات الأكاديمية، لذا فإن الأمر يحتاج إلى مراجعة معمقة وجذرية لنظام الوقف ترتكز على أساس التعامل معه كأداة رئيسة لا يمكن الاستهانة بها في تمويل التنمية الشاملة والمتوازنة.

ومن أهم الخطوات التي يتعين اتباعها:

- سن سياسة تشريعية للأوقاف تستجيب لحاجيات المجتمع وتأخذ في اعتبارها ما وصلت إليه التجربة الغربية في القطاع الوقفي لكن بما يتناسب مع مقاصد الشريعة.
- القيام بحملات تثقيفية للتعريف بالوقف الجامعي وبأهميته في مختلف مجالات الحياة في مؤسسات التعليم العالي، ووسائل الإعلام المختلفة.

- التوعية بأهمية الوقف-عموماً-والوقف العلمي-على وجه الخصوص-من خلال المقررات الدراسية في مراحل التعليم المختلفة، بحيث تتضمن عناصر دينية تربوية عن فضل الوقف شرعاً، وأهميته اجتماعياً، ودوره تاريخياً، وضرورته عصرياً.

- تطوير أساليب استثمار أموال الوقف بما يؤدي إلى تنمية موارده والزيادة في طاقته الإنتاجية، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى تجربة الصناديق الوقفية التي استحدثت في بعض الدول، وهي صيغة مؤسسية تستقبل تبرعات الأفراد للإنفاق في أحد المجالات التي يحتاجها المجتمع وتتوافق مع وصايا الواقفين.

المراجع:

- الأمين، عدنان. (د ت)، الوقفيات الجامعية: دور المجتمع في حمل مسئولية التعليم العالي في البلدان العربية، http://search.shamaa.org، ٢٩ فبراير ٢٠١٩م.

- جامعة الملك عبد العزيز. (١٤٢٩). دور الوقف في خدمة التنمية البشرية عبر العصور، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبدالعزيز، الإصدار التاسع، المملكة العربية السعودية، https://www.kau.edu.sa، ٢٦ فبراير ٢٠١٩م.

- جعفر، سمية. (٢٠١٤). دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عرفات عباس سطيف -١-، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- الحجي، إبراهيم محمد. ٠(دت). الوقف على التعليم في الغرب، http://khair.ws/library، ٢٠ فبراير ٢٠١٩م.

- حسن، مي على محمود. (٢٠١٤). الوقف كمصدر من مصادر التمويل -مع التطبيق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، https://www.academia.edu، ٢٦ فبراير ٢٠١٩م.

- حومة، رحومة حسين علي أبو بكر. (٢٠١٣). دور الوقف في دعم التعليم في ليبيا من ١٩١١ إلى ٢٠٠٩، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- الدرويش، حسين وشولي، وسيم. (٢٠١٧). الوقف الإسلامي في فلسطين وأثره في دعم التعليم الشرعي وتطويره دراسة تاريخية وصفية، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم الشرعي، وسبل تطويره، جامعة النجاح الوطنية، ١٩ سبتمبر ٢٠١٧م، فلسطين، https://repository.najah.edu، ٢٦ فبراير ٢٠١٩م.

- شرون، عز الدين. (٢٠١٦). مساهمة نحو تفعيل دور الوقف النقدي في التنمية دراسة حالة بعض البلدان الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- صلاح الدين، نسرين صالح محمد، وعيسان، صالحة عبدالله يوسف، ولاشين، محمد عبدالحميد، والمعني. عبدالله بن حمد. (٢٠١٨). إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان، المجلة التربوية المتخصصة، ٧(٥)، ٨٦-١٠١، المملكة الأردنية الهاشمية.

- الصلاحات، سامي. (٢٠٠٤). دور الوقف في تفعيل التعليم العالي في الجامعات الإسلامية قراءة في خطة مشروع « مؤسسة الوقف للدراسات العليا »، http://waqef.com، ٢٠ فبراير ٢٠١٩م.

- محمد، فاطمة السيد صادق. (د ت). متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرة ماليزيا، http://www.bu.edu.eg، ٢٧ فبراير ٢٠١٩م.

- مهدي، محمود أحمد. (٢٠٠٣). نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت.

إنجازات أكاديمية لأعضاء الهيئات التدريسية بمؤسسات التعليم العالي

الدكتورة مريم أحمد المناعي

أستاذ الإحصاء الحيوي المساعد بقسم الرياضيات بكلية العلوم بجامعة البحرين، نالت جائزة «الإنجاز مدى الحياة» في الإحصاء من مؤسسة فينوس الدولية للأبحاث، وهي منظمة مهنية متخصصة في تعزيز الابتكار والتميز لصالح البشرية، وتهدف إلى خدمة المهنيين والأكاديميين العاملين في حقلي العلوم والتكنولوجيا.

الدكتورة سلوى مطلق الذوادي

الأستاذ المساعد في قسم علوم الحياة في كلية العلوم في جامعة البحرين، حصلت على جائزة فينوس الدولية في العلوم، لتنال لقب «المرأة المتميزة في العلوم»؛ وذلك لإسهاماتها في مجال التقنية الحيوية، وقد استحقت هذه الجائزة لنشاطها البحثي وخدمة المجتمع في مجال تخصصها في التقنية الحيوية الميكروبية والتقنية النانوية، كما جاء في بيان الجائزة.

الدكتور سلمان حمد الزياني

أستاذ بقسم طب العائلة والمجتمع بكلية الطب والعلوم الطبية بجامعة الخليج العربي، حصل على جائزة فينوس الطبية الدولية للطبيب المتميز في طب المجتمع للعام ٢٠١٨ المقدمة من مؤسسة «فينوس» العالمية في جمهورية الهند. ويأتي منحه الجائزة تكريماً لجهوده في مجال طب المجتمع والصحة العامة.

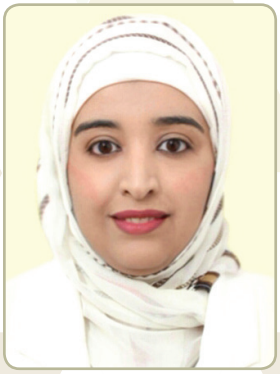

الدكتورة ليلى حسن الصقر

الأستاذ المساعد بقسم الإعلام والسياحة والفنون بكلية الآداب بجامعة البحرين، فازت بالمركز الثاني في فرع الدراسات الإدارية من جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم في نسختها الخامسة والثلاثين، وذلك عن بحثها العملي المعنون «تحليل ثقافة إدارة اتصالات الأزمات في مؤسسات البحرين الحكومية والخاصة». واقترحت الدراسة تصوراً متكاملاً لتطوير الجانب الاتصالي في إدارة الأزمات.

الدكتورة الشيخة فيّ بنت عبدالله آل خليفة

الأستاذ المساعد بقسم العمارة والتصميم الداخلي بكلية الهندسة بجامعة البحرين، حازت على جائزة «العالِم الناشئ» التي يقدمها المؤتمر العالمي لأساسيات وتطبيقات التصميم، الذي يمنح عدداً محدوداً من الجوائز كل سنة للباحثين النشطين ذوي الاهتمامات البحثية في موضوعات المؤتمر.

الدكتور فيصل حميد الملا

أستاذ المناهج وطرق التدريس، بقسم التربية الرياضية بكلية التربية الرياضية في جامعة البحرين، حصل على جائزة سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة للبحث العلمي في المجال الرياضي، تكريماً للبحوث المتميزة بفئة الإدارة الرياضية؛ وذلك عن بحثه المعنون «مدى تطبيق الحوكمة وأثرها في عمليات الإصلاح الإداري بالاتحادات الرياضية في دول مجلس التعاون الخليجي».

الدكتور أحمد محمد العباسي

الأستاذ المساعد بقسم تربية الموهوبين بكلية الدراسات العليا بجامعة الخليج العربي، حصل على المركز الثاني للأوراق العلمية المقدمة على مستوى الشرق الأوسط من الجمعية الأمريكية لعلم النفس بمدينة سان فرانسيسكو الأمريكية، المؤتمر الـ ١٢٦.

الدكتور علي يوسف صليبيخ

أستاذ علم النفس الرياضي المساعد بقسم التربية الرياضية بكلية التربية الرياضية في جامعة البحرين، حصل على جائزة ناصر بن حمد للبحث العلمي في المجال الرياضي، تكريم البحوث المتميزة بفئة الإدارة الرياضية؛ وذلك لبحثه المعنون «السياحة الرياضية كوسيلة للتنمية الاقتصادية بمملكة البحرين».

الدكتورة غادة خفاجي

الأستاذ المشارك في الوراثة الجزيئية، كلية الطب والعلوم الطبية – مركز الأميرة الجوهرة للطب الجزيئي وعلوم المورثات – جامعة الخليج العربي؛ حصلت على جائزة أفضل بحث علمي في السكر والسمنة، في المؤتمر الدولي الأول للأمراض الباطنية – السكر والسمنة، الذي نظمه مستشفى النور التخصصي، برعاية رئيس المجلس الأعلى للصحة الدكتور الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة.

الدكتورة رائدة سيد كاظم العلوي

أستاذ هندسة الحاسوب المشارك بكلية الهندسة وعميد شؤون الطلبة بالجامعة الأهلية، حصلت على جائزة الاتحاد الهندسي الخليجي خلال الملتقى الهندسي الخليجي الذي عُقد تحت رعاية كريمة من رئيس مجلس الوزراء الموقر بتنظيم من جمعية المهندسين البحرينية والاتحاد الهندسي الخليجي في دورته الحادية والعشرين تحت عنوان «المنازعات في المشاريع الهندسية وسبل حلها» في الفترة من ٢١ إلى ٢٢ فبراير ٢٠١٨.

الدكتور علام محمد حمدان

أستاذ المحاسبة والاقتصاد المشارك بكلية العلوم الإدارية والمالية والقائم بأعمال عميد الكلية بالجامعة الأهلية؛ حصل على المركز الأول في الوطن العربي للباحثين الأكثر استشهاداً بأبحاثهم ضمن ٦٩١٢ مؤلف في كافة فروع العلوم في ٣٦٢ مجلة علمية عربية في ٢٠ دولة عربية (معامل التأثير والاستشهاد العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية Arcif) .

الدكتور عبدالمطلب محمد مصلح

أستاذ المحاسبة والاقتصاد المساعد والقائم بأعمال رئيس قسم المحاسبة والاقتصاد بكلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الأهلية؛ حصل على المركز الثالث للباحثين الأكثر استشهاداً بأبحاثهم، وذلك على مستوى الدول العربية ضمن ٦٩١٢ مؤلف في كافة فروع العلوم في ٣٦٢ مجلة علمية عربية في ٢٠ دولة عربية (معامل التأثير والاستشهاد العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية Arcif).

المحتوى العلمي لورش «تواصل الباحث»

ورش تدريبية للباحثين نظمت من قبل إدارة البحث العلمي بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني

البحث والابتكار مرتكزان أساسيان لاقتصاد معرفي، وتطوير الباحثين الموهوبين يعتبر من العوامل الحاسمة لبلوغ ذلك. لذا فإن نشر الباحثين لنتائج بحوثهم في المحافل العالمية، يُسهم في تشييد بنائهم المعرفي وتعزيز سمعتهم الأكاديمية على المستويين الشخصي والمؤسسي، ويؤهلهم لاستقطاب شراكات مع باحثين دوليين من خلال التعاون الدولي وإذكاء جذوة التنافس في سياق البحوث الدولية.

لذلك فإن إدارة البحث العلمي بالأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، وإيماناً منها بدورها الفاعل في تمكين الباحثين بمؤسسات التعليم العالي في المملكة من بلوغ الحداثة والعالمية في نتاجهم العلمي، قامت بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني بتنفيذ ورش للتنمية المهنية للباحثين بعنوان «تواصل الباحث» في مستواها الأول (Researcher Connect) في الفترة من ٦ إلى ١١ يناير ٢٠١٨م. تضمنت أربعة أوراق عمل، والتي قدمت على يد الخبيرة البريطانية آن غودمان، أعقبتها ورش تدريبية للمستوى المتقدم من البرنامج تضمنت ورقتي عمل في الفترة من ٨ إلى ١١ نوفمبر ٢٠١٨ قدمت من قبل البروفيسورة فانيتا داندريا.

ولقد اعتمدت جميع ورش العمل في الدورتين التدريبيتين، مبدأ إشغال الفكر والحواس في العمل وصولاً إلى امتلاك المشاركين ناصية المعرفة والمهارات في سياق منظومة متكاملة متآلفة من كفايات أربعة، هي كالتالي: كفاية الإنجاز، وكفاية التفكير التحليلي، وكفاية الثقة المهنية، وكفاية بناء العلاقات. إضافة إلى كفايتين ارتبطت بالمهارات المتقدمة في الكتابة الأكاديمية وهما كفاية الإبداع، والكفاية الثانية وهي: الوعي الذاتي.

ولقد بدأت ورشة العمل التمهيدية الأولى بورقة عمل تتعلق بالوحدة الأساسية لدليل المتعلم (Foundation Module) الهادفة إلى تدريب المشاركين على اكتساب مهارة تحليل وفهم جمهورهم من قراء بحوثهم العلمية من أجل تلبية احتياجاتهم - عبر محاور أربعة تمثلت في: المحور الأول ؛ والمتضمن تحديد أهداف المشاركين ونواتجهم المقصودة في كتاباتهم الأكاديمية، واشتمل المحور الثاني: آليات إنشاء ملفات تعريفية بالجمهور الدولي القارئ لبحوثهم العلمية، وجاء المحور الثالث؛ شاملاً تقنيات التواصل الكتابي الجيدة الستة وقوانينها(الايجاز، والدقة، والوضوح،...)، وتدريب المشاركين عليها من خلال دراسة حالة، والمحور الرابع؛ تمحور حول تدريب المشاركين عملياً على أنماط التواصل الكتابي باختلاف الجمهور القارئ للباحث(أكاديمي/دولي). ومع نهاية المحور الرابع، تم تذييل الوحدة بملحقات متضمنة أمثلة عملية على المحتوى العلمي للمحاور الثلاثة السالفة الذكر.

وجاءت ورقة العمل الثانية المتعلقة بوحدة الملخصات (Module Abstracts) - الهادفة إلى تمكين المشاركين من أن يصبحوا قارئين وناقدين للملخصات من خلال المراجعة والممارسة، وتضمنت الورقة ثلاثة محاور تمثلت في: المحور الأول؛ تعريف المشاركين

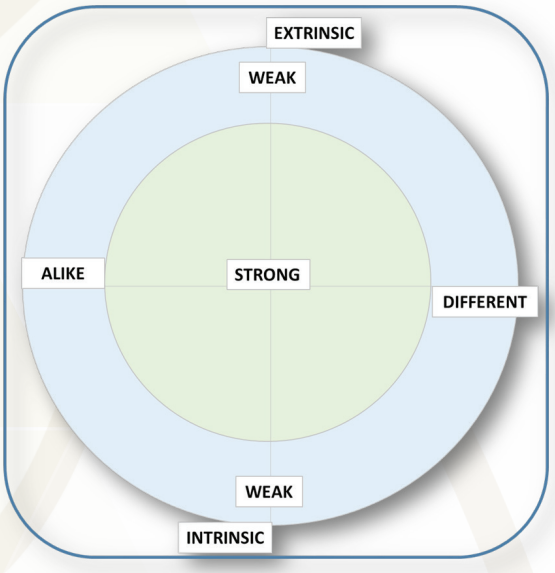

مخطط تقييم التواصل الشبكي المهني

بأنماط مختلفة من ملخصات المجلات والإصدارات، أما محتوى المحور الثاني؛ تدريب المشاركين على إنتاج ملخص واضح وموجز ، وجاء المحور الثالث؛ إكساب المشاركين المقدرة على اتخاذ قرار رشيد بشأن كيفية بناء الملخصات باختيار المحتوى والأسلوب المناسبين.

أما ورقة العمل الثالثة المتعلقة بالتعاون الأكاديمي (Academic Collaboration Module) والهادفة إلى مساعدة الباحثين على الاقتراب من المتعاونين المحتملين، وقولبة تصوراتهم حول المكان والزمان للتعاون الأكاديمي الأكثر فائدة، فقد تضمنت سبعة محاور، هي كالتالي: المحور الأول؛ تعريف المشاركين بأوجه التعاون المحتمل في السياق الأكاديمي اعتماداً على المراحل الثلاثة لدورة البحث التعاوني،، تلاه المحور الثاني؛ التأكيد على تقييم المشاركين للفوائد المحتملة للتعاون الأكاديمي، أما المحور الثالث؛ فيقوم خلاله المشاركين بالتدرب على تحليل طبيعة الاتصالات في شبكتهم المهنية، و المحور الرابع؛ يشتمل على تدريب المشاركين على تقييم مهارات التواصل مع المتعاونين المحتملين باستخدام مقاييس معدة لذلك، و المحور الخامس؛ التدريب على ضبط أنشطة التواصل الشبكي المهني من خلال استراتيجيات «كسارة الجليد ولعب الأدوار»، وفي المحور السادس؛ يقوم المشاركون بتقييم نقاط الضعف ومواطن القوة في الأدوات المختلفة لتواصلهم مع الأشخاص ضمن شبكتهم المهنية، الموضحة في مخطط تقييم التواصل الشبكي المهني

وتختم ورقة العمل بمحورها السابع؛ المتضمن تطوير المشاركين استراتيجيات اتصال لإنشاء تعاون أكاديمي بحثي ناجح والحفاظ عليه. وبذلك فإنه يظهر جلياً من خلال محتوى ورقة العمل هذه، أهمية التشبيك كأداة حيوية للباحثين في مساعدتهم على إقامة تعاون بحثي دولي، وهذا بدوره يُعزز من وصولهم (Their Access)، ويزيد من التأثير لنتاجهم الفكري على المستوى الدولي، مما يُسهم في نسبة اقتباس أعلى لهذه المؤلفات قياساً لما يتم إنتاجها محليًا.

أما فيما يتعلق بورقة العمل الرابعة المتعلقة بوحدة المشروعات البحثية المقنعة (Persuasive Proposals Module) - الهادفة إلى تسويق المشروعات البحثية التي تلبي احتياجات القراء بتوظيف المنطق – اللغة والأسلوب المرتكز على الجمهور القارئ للمشروع البحثي في إقناع المهتمين بها مما يزيد ثقة الباحثين بنتاجهم العلمي، وجاءت الورقة ضمن ستة محاور متدرجة ومترابطة ضمن إطار منحى منظومي بدءاً بالمدخلات، تليها العمليات المتمثلة في استراتيجيات الإقناع باستخدام مفهوم (لماذا – كيف – ماذا) في ضوء التزام الباحث بمعايير محددة وتوظيف ذلك في تبني النمط الملبي لاحتياجات المهتمين بالمشروع البحثي، وصولاً إلى المخرجات (فائدة المشروع البحثي للمهتمين به) وانتهاء بالنواتج المتمثلة في تحقيق معايير على مستوى المؤسسة وصناع القرار مما يجعل المشروع البحثي جديراً بالتمويل. وجاءت المحاور على النحو الآتي: المحور الأول؛ العمل على وصول المشاركين في ورشة العمل إلى اتفاق حول البنية المكونة للمشروع البحثي، المحور الثاني؛ مناقشة المعايير التي يجب على المشاركين الالتزام بها لجعل مشروعاتهم البحثية فاعلة، مع تطبيق ذلك على دراسة حالة، المحور الثالث؛ تحليل المشاركين نموذج لمشروع بحثي بهدف تقييمه وتقرير مواطن القوة والمجالات التي يجب العمل عليها للوصول إلى حكم بشأن جدارته في الحصول على تمويل من عدمه، المحور الرابع؛ كيفية

تطوير مشروع بحثي مقنع لصناع القرار في ضوء تعرف المشاركين على معايير مؤسسية، و استخدامهم لمفهوم («لماذا» المتضمن المقدمة «وكيف» المتضمن المهام ضمن العمليات والاستراتيجيات - و«ماذا» المتضمن النتيجة أو الخلاصة كمخرجات/نواتج، كأداة اقناعٍ من أجل تعرف النمط الأفضل لكتابة أكثر إقناعاً، المحور الخامس؛ التدرب على أنموذج يُسلط الضوء على سلبيات الوضع الحالي، والإيجابيات في الوضع المرغوب، والنواتج/الفوائد، حتى يتمكن من خلاله المشاركون من التأثير بأفكارهم على المتلقين لمشروعاتهم البحثية، المحور السادس والأخير؛ وهو تطبيق المشاركين لمحتوى المحاور الخمسة في تطوير أنموذج مشروع بحثي في مجموعة عمل، والقيام بنشاط ختامي يتضمن مراجعة ذلك الأنموذج والخروج بأفضل خمسة نصائح لكتابة مشروع بحثي جدير بالتمويل.

ومع انتهاء تنفيذ أوراق العمل للمستوى الأول من الورش التدريبية والتي أسست لمرتكزات تواصل الباحثين الأكاديميين، بدأ المشاركون في حضور ورشتي العمل لدورة التطوير الاحترافي «تواصل الباحث» في مستواها المتقدم (Advanced Researcher Connect). ولقد ركزت ورقة العمل الأولى المتعلقة بوحدة الكتابة الأكاديمية (Academic Writing Module) - الهادفة إلى إكساب المشاركين مهارة تطوير الكتابة الأكاديمية عالية الجودة ولمختلف جهات النشر ، عبر محاور سبعة هي كالتالي: المحور الأول؛ توضيح الجوانب المختلفة لعملية الكتابة الأكاديمية للمشاركين، وبلورة فهم أفضل لكتابة البحوث الجيدة ولتأثير تحول النشر من الورقي إلى الالكتروني، وكيفية عمل الناشرين والمراجعين وكيفية تفاعل القراء مع الأبحاث المنشورة عبر الانترنت، المحور الثاني؛ ويتضمن تطبيق المشاركين للتقنيات العملية لتحسين كتاباتهم الأكاديمية لمساعدتهم في التغلبٍ على بعض المخاوف والحواجز التي يواجهونها حالياً، المحور الثالث؛ قيام المشاركين بتطبيق أنموذج ديفيد جرين للاتصال مع الأسئلة المصاحبة له لاستنتاج عشرة خصائص للكتابة الأكاديمية الجيدة من أجل مساعدة الباحثين المشاركين على تخطيط كتاباتهم وتنظيمها، ووضع استراتيجيات تساعد المشاركين على تجنب الانتحال الأدبي. أما المحور الرابع؛ فتمحور حول التدرب على بعض الاستراتيجيات التحضيرية لنشر المشاركين لبحوثهم مثل؛ استخدام التساؤلات في تخطيط كتاباتهم وتنظيمها، والتحدث مع الزملاء في المجال البحثي قبل البدء في كتابة بحوثهم من أجل التأكد من وضوح الفكرة والاقتناع بها وتأثيرها القوي، والتدرب على تقييم بحوثهم وتحليلها بعيون ناقدة ببيان الجوانب الجيدة والجوانب التي بحاجة إلى التحسين، والمحور الخامس؛ يتناول هيكلة كتابات المشاركين الأكاديمية لبحوثهم العلمية من خلال تحليل بنية الكتابة الأكاديمية وكيفية تكييفها لاحتياجات الباحثين، وتعلم استراتيجيات أو تقنيات من خلال العصف الذهني لتحويل تلك الكتابة إلى قصة مقنعة يرغب الناس في قراءتها ومن هذه الاستراتيجيات والتقنيات: (استراتيجية «IMRD» المقدمة، المنهجية، النتائج، والمناقشة)، وتقنية السرد القصصي المقنع بتفاصيل في ثلاث مجالات: المنهجية، الأشخاص، والإعدادات بالتطبيق على أمثلة عملية، وتقنية تطوير قصة باحث يعاني من مشكلة - تتمثل في ثلاثية تتناول النطاق البحثي، والسؤال البحثي، وقصة الباحث وذلك لإكساب المشاركين المهارة اللازمة في إنشاء سرد قصصي مقنع لإبقاء القراء مشاركين في كتاباتهم الأكاديمية.

وجاء المحور السادس ليتناول دراسة تقييم للتغيير الذي أحدثه المشاركون في تأطير هيكلة البنية السردية الكاملة للمخطوطة البحثية الخاصة بهم في ضوء الاستراتيجيات والتقنيات التي تدربوا عليها في المحور الرابع من ورقة العمل وذلك بمقارنة المسودة الأولى بالمسودة الثانية من كتاباتهم لتحديد المجال الأكبر للتطور الحادث في المسودة الثانية قياساً إلى المسودة الأولى، وحساب الوقت المخصص للتحرير

النموذج الثلاثي للعروض التقديمية

والمراجعة. والمحور السابع والأخير؛ تقديم إرشادات ونصائح خبراء حول الكتابة الأكاديمية للأبحاث داعمة لموضوعات المحاور الخمسة سالفة الذكر مع إضافة نصائح للمشاركين حول أفضل السبل في كيفية البدء في كتابة أبحاثهم.

واختتم المشاركون دورة «تواصل الباحث» في مستواها المتقدم (Advanced Researcher Connect) بورقة العمل الثانية المتعلقة بوحدة عروض تقديمية ذات التأثير (Presenting with Impact Module) الهادفة إلى إكساب المشاركين مهارة تقديم المعلومات بوضوح وبإيجاز وثقة من خلال الاستخدام للوسائل البصرية والصوتية ولغة الجسد بفاعلية، عبر محاور ثلاثة هي كالتالي: المحور الأول؛ ويتضمن الانطلاق من واقع الحال للمشاركين من خلال عروض قصيرة مسجلة بالفيديو بحيث لا تتجاوز مدتها الدقيقتين حول موضوع موحد بعنوان» شيء لا يُمكنني العيش بدونه» لمساعدة الأكاديميين المشاركين على ربط أفكارهم وإنشاء انطباع مرن ومهني من خلال ردود أفعال المدرب والزملاء، وطرح بعض المقترحات حول كيفية تنظيم الباحثين لعروضهم التقديمية من خلال التركيز على نماذج ثلاثية يسهل تذكرها وتوقعها والتي تُشكل نقطة جذب للمستمعين مثل استخدام أنموذج(المشكلة، الأثر، الحل) وتحديد الفائدة (للفرد، القسم، والجامعة بشكل عام)، وكذلك استخدام منحى السؤال/الإجابة وذلك بتقديم قصة مقنعة ذات بنية منطقية تتضمن معلومة يتم طرح سؤال بشأنها والذي يجاب عليه من خلال مقدمة العرض التقديمي مدعماً بالأدلة طوال العرض فيما يُسمى بالمنحى «الهرمي» والذي غالباً ما يُمارسه المستشارون في عروضهم. والمحور الثاني؛ يتعلق بالكيفية التي يستمع من خلالها جمهور الباحث لعرضه التقديمي وذلك من خلال تنظيم الباحث لعرضه باستخدام البنية الثلاثية الكلاسيكية لتعداد عناصر العرض، واستخدام العصف الذهني في الانتقال بين أقسام العرض التقديمي بتطبيق النموذج التدريبي المعد لذلك (النموذج الثلاثي للعروض التقديمية) والمحور الثالث؛ يؤكد محتواه على تمكين الباحثين الأكاديميين من استكشاف بعض الطرق لإبراز صورة واثقة وذات مصداقية لعروضهم التقديمية من خلال استخدام لغة الجسد، وتزامنها مع كلماتهم التي يؤكدها صوتهم بشكل فعال للحفاظ على تفاعل جمهورهم (قراء كتاباتهم الأكاديمية)، وكذلك بالإجابة على سؤال (ما حاجة جمهور الباحث لهذا البحث What's in it for me WIIFM)، ويتم تطعيم المحور بتدريبات عملية يقوم فيها المشاركون بممارسة إيماءات مؤكدة لقائمة من العبارات، لتوضيح أن لغة الجسد هدف يدعم ما يقولونه. إضافة إلى مناقشة بنود خطط إجرائية لتحسين التأثير البصري والصوتي للمشاركين في عروضهم التقديمية من خلال أنموذج لتلك الخطط. مع قيام المشاركين باقتراح بعض الأفكار لاختتام عروضهم التقديمية بشكل لا يُنسى، ويتم خلال ذلك استكشاف المشاركون لكيفية تضمين المرح والفكاهة في العروض التقديمية، والتفكير في استراتيجيات للتعامل مع سؤال وجواب من خلال عرض أمثلة واقعية «حكاية قصيرة» تمس المستمع على مستوى شخصي للغاية. واستخدام المتضادات والأسئلة البلاغية وينتهي المحتوى العلمي للمحور بالإشارة إلى عدد من الإرشادات المتعلقة بالحفاظ على شرائح بسيطة في العروض التقديمية للمشاركين. ومع نهاية المحور الثالث، تم تذييل الوحدة بملحقات متضمنة أمثلة عملية على المحتوى العلمي للمحاور الثلاثة السالفة الذكر.

الأعلى
مجلة دورية تصدر عن
مجلس التعليم العالي
العدد الحادي عشر مارس ٢٠١٩م

حوكمة مؤسسات التعليم العالي بين ثقافة التقبل والتغيير

لقد شهدت مملكة البحرين في الآونة الأخيرة الكثير من التغيرات في المجالات كافة، ومنها مجال التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص. إن هذه التغيرات أدت إلى بروز ما يعرف بإدارة التغيير والتي جاءت للتوفيق بين متغيرات المؤسسة الداخلية والمتغيرات الخارجية؛ وذلك بما يساعدها على التأقلم ومسايرة التطورات المستمرة الحاصلة في محيطها الداخلي والخارجي، حتى تحافظ على وجودها وتضمن لنفسها البقاء والاستمرارية، وأمام هذا الوضع الجديد، أصبحت مؤسسات التعليم العالي مجبرة على تغيير أساليبها التقليدية في الإدارة، وتبني المفاهيم الإدارية الحديثة، إذا ما أرادت تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، ومن هذه المفاهيم مفهوم «الحوكمة».

تعتبر الحوكمة أداة فاعلة لمواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، لذلك وجد مفهوم الحوكمة مكانة رفيعة داخل مؤسسات التعليم العالي، نظرا للمبادئ التي يتضمنها هذا المفهوم كالمشاركة، الفاعلية، الثقة. فقد أصبح تبني مفهوم الحوكمة وتطبيق مبادئها أكثر من ضرورة لمؤسسات التعليم العالي، وذلك لتحقيق جملة من الأهداف، يأتي على رأسها توسيع نطاق مشاركة كافة أطراف الأسرة الجامعية في مختلف مراحل صنع القرارات وديمقراطية الحياة الجامعية، إضافة إلى التسيير العقلاني الرشيد للموارد المالية والمادية والبشرية المحدودة وغيرها من المبادئ المكونّة للحوكمة. حيث أن للجامعة دوراً أساسياً في اعداد العنصر البشري وتنمية قدراته ومهاراته وطاقاته، لكي يكون إنساناً مبدعاً ومنتجاً.

وثقافة التغيير هنا لا أقصد بها تقليد الغير في نقل مفهوم التغيير كيفما كان، فكل مؤسسة تعليمية لها ظروفها المختلفة. ويمكن للمؤسسات أن تصنع تغييراً للأفضل، من خلال: فتح الفرص، وتشجيع المبادرات، ومنح هامش أكبر للحريات الأكاديمية، وتشجيع العمل الإبداعي والتجديدي. فتح النوافذ وتقبل التغيير هو الأمل الجديد للتعليم. إذا ما أردنا تغييراً نوعياً في تعليمنا العالي، فيجب تقبل ثقافة التغيير، والتركيز على تقبل الانفتاح للأفكار الجديدة.

أمينة محمد بوعلاي
رئيس تطوير البحث العلمي